مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

أبحاث

# العلويون في عهد بشار الأسد

## (2000–2024)

منير شحود

# العلويون في عهد بشار الأسد

# (2000 – 2024)

أيار/مايو 2025

# المحتويات

**أولًا: العلويون في العقد الأول من حكم الأسد الابن (2000 – 2011)** 1
تمهيد 1
توريث على نار حامية 3
استمرار الدور العلوي وتعزيزه 6
العلويون ومحاولات الإصلاح 7
**ثانيًا: العلويون في الثورة والحرب** 8
تمهيد 8
في التعريف: انتفاضة أم ثورة أم حرب أهلية؟ 9
الجيش والأمن عشية الانتفاضة 11
تمايز جديد في جبهات الصراع 13
العلويون بين مطرقة النظام وسندان المعارضة 14
توافد المهجرين إلى الساحل السوري 17
صدمات الحرب القاسية 18
شبح العلوية السياسية والمجلس الملي العلوي 19
**خاتمة** 21
**توصيات** 24
**المراجع** 25

# أولًا: العلويون في العقد الأول من حكم الأسد الابن (2000 – 2011)

## تمهيد

لم تكن المرحلة الوطنية قصيرة الأجل (1946 1958-) ملائمة لكثير من العلويين، وحصلت بعض المنغصات في السنوات الأولى بعد الاستقلال، جعلتهم يشكّون في نيّات السلطة الوطنية، لدرجة مقارنتها بالحكم العثماني. على سبيل المثال، تركَ إعدام كل من النائب في البرلمان سلمان المرشد والثائر بو علي شاهين[1]، وممارسات الشرطة في عهد حكومة جميل مردم بك، صدمةً وخيبة أمل كبيرتين بعد الاستقلال، وتبين وجود رغبة عند قيادات الكتلة الوطنية في الانتقام من العلويين (والدروز)، بحجة «تعاونهم مع الفرنسيين»، كما أشار عضو الكتلة الوطنية أحمد نهاد السياف، في مذكراته المنشورة بعد وفاته[2].

خلال هذه الفترة، تركَّز الحراك العلوي داخل الجيش، ومن خلال الأحزاب العقائدية العلمانية، ولا سيما حزب البعث والحزب القومي السوري الاجتماعي، إلى أن نجح تنظيم بسيط هو اللجنة العسكرية في لعب دور مهم في مجريات انقلاب 1963 والسنوات القليلة التي تلته. ولم يكن التنافس على المناصب والمكاسب يأخذ البعد الطائفي الذي بقي هامشيًا ومُضمرًا، مقارنة بالعامل الأيديولوجي، ولكنه بقي قابلًا للاستخدام حين كان يمكن أن يؤدي دورًا في تعزيز التحالفات ويساعد في تحقيق الأهداف.

ثم تبلور الدور العلوي بعد انقلاب الأسد الأب 1970، كذراعٍ أمنيةٍ للنظام اقتضتها طبيعة انتماء قمة هرم السلطة إلى الطائفة العلوية، ولم يكن ذلك منفصلًا تمامًا عن وعي العامة بدور يقومون به على خلفية مظلوميتهم التاريخية، إلى جانب قناعة بعض العلويين وغيرهم بالدعاية الديماغوجية للسلطة في ما يتعلق بعلاقتها التصادمية مع الخارج، المعادي أو المُستَعدى، لتكريس مزاعمها الوطنية. في هذه العلاقة، لم يكن للعلويين امتيازات إلا بمقدار خدمتهم للسلطة، وقد تم اختيارهم من ذوي القربى ضمانًا للثقة ليكونوا أهم أسوار حماية النظام، فهجروا أرضهم، ولم يبقَ فيها سوى قلة من الذين تابعوا صيرورة تطورهم الطبيعية والبطيئة، بعيدًا عن مفاسد السلطة و»نعمها»[3].

في البداية، لم يكن لدى العلويين ما يقدمونه للسلطة إلا كجند يشدّون أزرها، بينما عملت النخب العلوية على التحالف مع برجوازية المدن من السنّة والمسيحيين ورجال دينهم لبناء ركائز اقتصادية - دينية، فيما قضت السلطة على كلّ استقلال ديني واجتماعي عند العلويين، لدرجة استبدال مشايخهم التقليديين بآخرين مصنَّعين على المقاس بعد تقاعدهم من الجيش والأجهزة الأمنية، أو من أولئك المتشيّعين الذين التحقوا بدوراتٍ دينية في بلدة «السيدة زينب»، على غرار الدورات العسكرية، ففشل معظمهم لعدم تقبّل البيئة العلوية لهذا التوجه الجديد، وعادوا ليتعلْوَنوا من جديد. لقد كان على العلويين أن يتماهوا

(1) فلاح مرابع في ريف مصياف تعرض للظلم على يد رجال أحد الإقطاعيين، فتمرّد على السلطات وتحوّل إلى بطل شعبي. أُعدم في اللاذقية عام 1949.

(2) أحمد نهاد السياف، شعاع قبل الفجر، مذكرات، تقديم وتحقيق محمد جمال باروت، (إصدار خاص، 2005)، ص 175 – 178.

(3) منير شحود، الانفجار السوري الكبير: الحرية والكرامة بين مخالب المفترسين، طبعة ثانية معدلة، (باريس/ إسطنبول، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر،2022)، ص 171 – 172.

في السلطة، فلا يبقى لاستقلاليتهم الدينية مكان، وكأنهم وُلدوا ليكونوا أسديين وحسب، ويكفيهم الشعور بأنهم تجاوزوا قرونًا من المظلومية التاريخية!

وكان المطلوب من رجال الدين العلويين أن يطابقوا بين العلوية والشيعية، لسبب سياسي محض، بخلاف الواقع، فيكون الرئيس الأسد شرعيًا من الناحية الدينية باعتباره شيعيًا، أي مسلمًا، ليتوافق مع متطلبات دستور 1973 بأن يكون رئيس الدولة مسلمًا. أما أن يكون الرئيس علويًا، فهو أمر إشكالي، نظرًا للاعتقاد السائد في بعض الأوساط السنية بأن العلويين غير مسلمين وهراطقة.

ولضمان التحاق كثير من الشباب العلويين بمؤسسات النظام الأمنية والعسكرية، تم استغلال واقع قلة الموارد الاقتصادية في بيئتهم الجبلية، فوقعوا في فخّ الحاجة، وتحوّلوا إلى جنود يرتزقون من خدمتهم للنظام. وتمّ قمع أي معارضة سياسية داخل الطائفة، فتحوّلت معظم هذه المعارضة تدريجيًا إلى مجالات ثقافية وفنية لا تشكل خطرًا على النظام[4].

لقد كان على العلويين أن «يتجرّعوا» التخويف المستمر من عودة الماضي، ليقتربوا أكثر فأكثر من السلطة، وما يقتضيه ذلك من تغييب لذاكرتهم التاريخية[5]، وبغياب أي مرجعية يمكن أن تشارك السلطة الاهتمام بشؤونهم والتعبير عن وجهات نظرهم[6]. ومع ذلك، كان شعور معظم العلويين بأنهم يعيشون عصرهم الذهبي، كوهم أو كحلم، حتى ولو كان الواقع يخالف ذلك، نظرًا لمرور قرون عصيبة لم يعرف فيها «العلوي» غير الهروب إلى العزلة، ليحمي عقيدته من لعنة التكفير السنية والرفض الشيعية، فلا غرابة أن يلتجئ بعض العلويون أحيانًا إلى مَن يشعرون بالأمان بوجوده، حتى لو كان البعيد عنهم في البيئة والمعتقد، كالصليبيين والفرنسيين وحتى المغول (قبل تسنينهم)، حين يتهدد وجودهم فقط.

أما وقد توفر شرط أساسي لتبلور العصبية بوجود قائد وحيد بعد عام 1970، فقد صار الأمر يبعث على الغبطة، حتى لو لم يجد العلوي البسيط ما يسدّ به رمقه، وفي وعيه، ولا وعيه، خوف من العودة إلى ملاذه الجبلي ليعيش عزلة جديدة[7]. ولم تستند العصبية إلى مرجعية خاصة بها، فمثل هذه المرجعية تشكل خطرًا على نظام الأسد[8]، لأنها ستقاسمه النفوذ والسيطرة ويريدها الأسد له وحده، لذا يمكن توصيف هذه العصبية المتشكلة بأنها عصبية علوية – أسدية أكثر من كونها عصبية علوية صرفة.

لقد سحب الأسد الأب تاريخ العلويين وطريقتهم الدينية من التداول، وكان على العلويين أن يتشبهوا بالسنّة والشيعة ويقيموا الصلاة الظاهرة، كما يفعل رئيسهم في المناسبات الدينية. واستمر التيار الديني التقليدي بأداء طقوسه كما كانت عبر التاريخ، ولكنه لم ينجُ من لعنة السلطة، بما في ذلك محاولة إدخال

(4) عزمي بشارة، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 137 – 138.

(5) ظهرت الزعامات السياسية للعلويين منذ نهاية القرن الثامن عشر لتحدّ من سلطة رجال الدين، مثل آل شمسين وآل خير بك (عثمان وابنه إسماعيل وحفيده هواش) جنوب الساحل السوري.

(6) لم يكن للعلويين مرجعية دينية واحدة طوال تاريخهم، وهذا ما اعتبره المؤرخ عبد الله حنا ميزة تمكّن العلويين من لعب دور وطني مهم ومنفتح على الجميع، لولا ارتباط كثير منهم بالسلطة الأسدية. حديث مع الباحث عام 2007.

(7) ترددت كثير من مثل هذه التهديدات خلال الانتفاضة: «سنعيد النصيريين إلى جبالهم».

(8) في ثمانينيات القرن العشرين، قُتل طبيب الأسنان المهلب حسن داخل عيادته في طرطوس، وكان يدعو لتشكيل مرجعية علوية.

شخصية الأسد الأب ضمن دائرة القدسية العلوية، ولا سيما بعد أن عاد الخوف الوجودي في فترة الصراع مع الإخوان المسلمين وطليعتهم المقاتلة (1976 1982-).

وفي بلدٍ تسيطر الأجهزة الأمنية على كل مؤسساته التي يهيمن عليها العلويون، ارتبطت العلوية في ذهن العامة بدكتاتورية النظام، من دون أن نُغفل وجود المواقف الطائفية المسبقة والمتعالية عند بعض الأوساط الدينية السنية، وأخطرها تكفير العلويين استنادًا إلى فتاوى ابن تيمية وغيرها[9]. ولهذه الأسباب، يأخذ الخوف من الآخر، السنّي، بصفته التي يكفِّر بها العلويين، شكل رُهاب مرضيّ أحيانًا، خوفًا من أن يتحوّل إلى واقع في أي لحظة، كما حدث في سنوات الحرب الأخيرة، واستمر بعد سقوط النظام.

إن الدور المهمّ الذي لعبه العلويون في بنية النظام جعلهم أسرى مصالحه في البقاء في الحكم «إلى الأبد»، وضاعت مصلحتهم المستقلة بغياب من يمثّلهم، كمرجعية أو كقوى سياسية أخرى، فحتى القمع الذي كان النظام يمارسه صار مرتبطًا بالطائفة العلوية، لأن «أعداءها» التاريخيين من بعض النخب السنية ينظرون من هذه الزاوية إلى الأحداث وحسب، انطلاقًا من سيطرة الديني على السياسي وهيمنته، لذا يمكن أن نفهم التحول من العداء للنظام إلى العداء تجاه العلويين، بعد بروز الأسلمة في ثورة 2011.

ومع توافق مصلحة العلويين مع مصلحة النظام على العموم، فإن الريادة والقيادة كانت لمصلحة النظام وليس الطائفة، فهو يمتلك حرية المناورة المستمدة من حيازته للسلطة، من أجل التقرب من الأطراف الأخرى أو النأي بنفسه عنها، حسبما تقتضي مصلحته.

وباعتبار أن النظام زائل والطائفة باقية، فإنها ستتحمل وزر سياساته لعقود قادمة، حتى لو تم الانتقال بسورية إلى نظام ديمقراطي لامركزي وعلماني، والتشديد على كلمة علماني هنا يأتي من قناعة راسخة بأن لا دولة حديثة من دون الفصل بين السياسة والدين في منظومة الحوكمة والإدارة.

## توريث على نار حامية

ما جعل عملية توريث بشار الأسد سلسة وسريعة هو التحضير المسبق والمدروس لها، منذ مقتل باسل الأسد عام 1994، ونقل خطتها جاهزة إلى الوريث الجديد، كبديل لأخيه، بعناد اشتُهر به الأسد الأب. وسعى بشار إلى التقرب من الناس من خلال الظهور في المناسبات الاجتماعية بصورة عفوية وبسيطة، بخلاف شخصية والده المنطوية على ذاتها.

في اليوم الذي أُعلنت فيه وفاة الأسد الأب (10 حزيران/ يونيو 2000)، تم تعديل المادة 83 من الدستور، باقتراح من مصطفى طلاس، لتناسب عمر الأسد الابن الذي لم يكن قد وصل إلى السن القانونية (40 سنة)

(9) ثمة شك في أن تكون فتوى ابن تيمية موجهة ضد العلويين بصورة أساسية، وبحسب بعض الباحثين، ومنهم الباحث الرصين يارون فريدمان، فإن المقصودين بالفتوى هم الإسماعيليون وليس العلويين، وقد خلط ابن تيمية بينهما. ومع ذلك، كان التقييم السني لهاتين المجموعتين في معظم المراحل التاريخية كهراطقة. وما يرجح استهداف الإسماعيليين بالفتوى هو أن المماليك، الذين عمل ابن تيمية لصالحهم، كانوا في حرب ضروس مع الاسماعيليين النزاريين (الحشاشين)، ولم يُستهدف العلويون بنفس الدرجة في تلك المرحلة. انظر:
Yaron Fridman, The Nusayri-Alawis: Introduction to the religion, History and Identity of the leading minority in Syria (Leiden, 2010), pp. 62 – 64.

ليحق له الترشح للرئاسة[10]. كما أصدر عبد الحليم خدام، بضغط من مصطفى طلاس وبموجب صلاحياته كنائب لرئيس الجمهورية، المرسومَين التشريعيين رقم 9 و10، في اليوم التالي لوفاة الأسد، والقاضيين بترفيع بشار من رتبة عقيد إلى رتبة فريق، وجعله قائدًا عامًا للجيش والقوات المسلحة.

ولم يكن كل ذلك ليحصل بالطبع لو لم يكن بشار الأسد ابن حافظ الأسد، ويجب إيصاله هو بالذات إلى منصب الرئاسة، ولا علاقة لذلك بالأهلية ولا بأي أمر آخر، مثلما صدح به ممثلو الإعلام الرسمي وباقي المسوقين. وكانت الظروف الدولية مواتية ومساندة لهذا الانتقال[11]، فلم يعنِ اعتراض رفعت الأسد أكثر من فرقعة في الهواء، ولم يكن خدّام، نائب الرئيس، من الشخصيات الجذابة ذات المواصفات التي تؤهله لمنصب الرئاسة، وانتهى دوره عمليًا منذ تلك اللحظة، مع أن السلطة كان يجب أن تنتقل إليه دستوريًا، ولو على نحو مؤقت.

ثم تتالت إجراءات تثبيت حكم الرئيس الجديد، ففي 17 حزيران/ يونيو 2000، عُقد المؤتمر القطري التاسع للحزب، بعد مضي 15 عامًا على المؤتمر الذي سبقه، وانتخب في نهاية المؤتمر قيادة قطرية جديدة بايعت بشار الأسد أمينًا قطريًا[12]، ثم رشحته القيادة القطرية الجديدة لرئاسة الجمهورية، ووافق مجلس الشعب بالإجماع على ذلك (27 حزيران/ يونيو 2000).

أُعلنت نتيجة الاستفتاء في 10 تموز/ يوليو، وحصل بشار الأسد على نسبة 97.29% من الأصوات، أي أقل مما حصل عليه والده عام 1971 (99%)، ثم أقسم اليمين الدستورية، وألقى خطابه الافتتاحي (خطاب القسم)، في 17 تموز/ يوليو 2000.

ومع كل الإجراءات الملتبسة دستوريًا، فإن مجرد وصول شاب إلى الحكم عاش عدة سنوات في بلدان الغرب منح بعض الأمل للسوريين في تجاوز مرحلة الأسد الأب الأيديولوجية، بما حفلت من أحداث وما رافقها من فساد وقمع غير مسبوقين، ولا سيما في العقدين الأخيرين من حكمه، حيث كانت أجهزة المخابرات تبث الرعب في أرجاء سورية كقدَر لا مهرب منه. لذا، فإن الأمل بالتغيير يعود إلى أن الناس سئموا حياتهم في ظل النظام السابق، ويريدون التغيير دون أن تحدث الفوضى التي يخشى منها الجميع، فوجدوا في شخصية الأسد الابن ذلك الأمل وضخموه، ولم تكن تعني «علويته» الكثير، والأهم هو قيامه بالتغيير الذي يعني قبل كل شيء نزع السمة الأمنية المعادية للمجتمع.

---

(10) تم التعديل بإجماع أعضاء مجلس الشعب باستثناء اعتراض النائب منذر الموصلي (عضو الحزب العربي الاشتراكي المشارك في الجبهة الوطنية التقدمية)، والذي اعترض على لا دستورية التعديل، مع أنه كان من المناهضين لأنشطة ربيع دمشق وكتابه. انظر: البرلمان السوري يصادق على ترشيح بشار الأسد لمنصب رئاسة الجمهورية، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تاريخ 27 حزيران/ يونيو 2000، شوهد في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1093376&language=ar. وبعد سنة، اعترض النائب نفسه على اعتقال عضوي مجلس الشعب رياض سيف ومأمون الحمصي، باعتباره غير دستوري أيضًا. إن إعادة إنتاج السلطة بعد ثلاثين عامًا، وفي ظروف مختلفة، كانت بمثابة تطويع فوقي وقسري لمسار التاريخ الذي سيكون حكمه قاسيًا على سورية وأهلها هذه المرة.

(11) وأبرزها حضور وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت والرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزير الخارجية البريطاني روبن كوك، علاوة على معظم رؤساء وملوك الدول العربية والإقليمية الفاعلة.

(12) حصلت الإجراءات ذاتها كمقدمات لتولي حافظ أسد السلطة (1970 – 1971).

لكن، من جهة ثانية، كان ثمة حقيقة بأن بشار الأسد[13] هو نتاج النظام الذي ورثه، ولم تكن الفترة الوجيزة التي قضاها في الغرب كافية بحد ذاتها لتمثل القيم الديمقراطية، أو لم تكن لها علاقة بالتحولات التي طرأت على شخصيته، فهي لم تترافق بوعي وإرادة وتصميم على إحداث تغيير حقيقي في سورية، مستفيدًا من السلطات التي يحوزها، ومن قوة النظام الذي ورثه في الداخل.

لقد أراد الناس التغيير من فوق، لأنه الأقل خسارة، ولأن ليس ثمة قوى حزبية حية أو مجتمع مدني أو قائد وطني آخر لقيادة عملية التغيير. لكن بشار الأسد لم يكن «ميرابو»[14] السوري ليقود المتضررين من سياسات والده التي أوصلته إلى سدة الحكم، وفضَّل هو أيضًا القيام بالتغيير من فوق، كثورة مراسيم، بخلاف ما نصحه بعض الإصلاحيين بأن يقود عملية تغيير شاملة وعميقة وتدريجية، فيصبح بمثابة «بطل وطني». وربما لم يُقدّر الرئيس الجديد حجم القوة الكابحة الكامنة في نظام أبيه، فاقتنع بأن يخضع لها في نهاية المطاف، أو بالأصح القيام بالتغيير لمصلحة من هُم ضد التغيير بصفته مصلحة سورية شاملة، فتمخض العقد الأول من حكمه عن لبرلة منفلتة، حملت شريحة منفصلة عن الشعب ومؤثرة بقوة في الاقتصاد والسياسة إلى الواجهة، ولم يرَ الرئيس والشريحة التي استظلت بظله مخاطر هذا التوجه على شرائح اجتماعية عديدة.

وكان خطاب القَسَم من أهمّ مؤشرات انبعاث الأمل في التغيير، حيث كان في لغته شيء جديد لم يعتد عليه السوريون، بخلاف اللغة الخطابية الخشبية التي وسمت عهد والده. وفي الوقت ذاته، كان للسوريين ألف سبب وسبب لاستمرار حذرهم وترقبهم، لكن لم يتشجّع منهم سوى بعض النخب التي عانت الحرمان من التعبير عن الرأي، إذ اجتمعت وتحاورت في المنتديات التي تكاثرت على عجل كالفِطر، في بداية عهد الأسد الابن، إلى أن استفاقت أجهزة الأمن وحسمَ النظام أمره[15]، فبدأ بالتضييق على الناشطين واعتقالهم. وبرّر نائب الرئيس عبد الحليم خدام التراجع عن السماح بمعظم أنشطة وفعاليات ربيع دمشق، بخطر «جزأرة» سورية (17 شباط/ فبراير 2001)، ما كشف عن مأزق التغيير المنتظر ومطباته المحتملة.

(13) بشار الأسد من مواليد 1965، درس الطب البشري في جامعة دمشق وعمل كطبيب مقيم في مشفى تشرين العسكري (1988 – 1992)، ثم سافر إلى لندن للتخصص في أمراض العيون. عاد إلى سورية عام 1994، بعد وفاة أخيه باسل وورث عنه مناصبه ومسؤولياته، وانخرط منذئذ في مساعي والده، كوريث قادم لسلطته.

(14) تحدى الكونت ميرابو الملك لويس السادس عشر وزوجته ماري أنطوانيت، بعد أن كان قد نصح الملك بأن يقود عملية التغيير، وحاول إقناعه بأن الملكية لا تتعارض مع فكرة الثورة، وأن الملك سيصبح بذلك أقوى من أي وقت مضى، وكان ذلك السبب المباشر للثورة الفرنسية (1789)، حيث قاد ميرابو ثورة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ضد ممثلي الطبقة الارستقراطية ورجال الدين، بعد أن مُنع ممثلوها من دخول قاعة الاجتماعات في قصر فرساي، وأعلن تأسيس الجمعية الوطنية من أجل وضع دستور لملكية دستورية. رد الملك بإرسال 30 ألف جندي إلى باريس، فأعلن سكان باريس المواجهة وأقاموا المتاريس. انظر: إيريك دورتشميد، همس الدم: قصص الثورات والفوضى والخيانة والمجد والموت، ص 26.

(15) كان عناصر الأمن يحضرون المنتديات علانية، ويدوّنون في مفكراتهم كل التفاصيل والأحاديث والكلمات، وقد شاهدت العديد منهم في الجلسات التي حضرتها في منتدى جمال الأتاسي. وكان الناشطون قد اختاروا العلنية والشفافية في العمل السياسي والثقافي بديلًا عن سنوات العمل السري الكئيبة، ما أحرج القوى الأمنية للنظام.

## استمرار الدور العلوي وتعزيزه

استمر الدور العلوي الذي أراده الأسد الأب في عهد وريثه، والمتمثل في ضمان الحفاظ على السلطة بأي ثمن، وهو دور أمني – عسكري بالأساس، وقد تحول كثير من شباب الطائفة العلوية إلى هذه الخدمة، بتشجيع من أقطاب السلطة. فلم يختلف الأمر كثيرًا عن التطوع في القوات الخاصة لجيش الشرق في عهد الانتداب الفرنسي، ولكنه صار أكثر اتساعًا وشمولية، إذ قلّما تجد أسرة علوية ليس بين أبنائها واحد أو اثنان أو ثلاثة من المتطوعين في الجيش والأجهزة الأمنية، ولا سيما الأسر الريفية الفقيرة.

على العموم، ومع ما اعترى السياسة الأسدية بين عهدَي الأب والابن، فإن العلويين، المجردين من أي قوى أو فعاليات سياسية مستقلة، سيُعتبرون مصدر قوة النظام الخشنة، ما سيتحول إلى مأزق تاريخي ووجودي بعد عام 2011.

وفي عهد الأسد الابن، تبوأت نخبٌ علَوية قمة الهرم الاقتصادي لأول مرة، من خلال إمبراطورية ابن خال الرئيس رامي مخلوف الاقتصادية وشركائه من باقي الطوائف، وظلّت مستمرة بقوة أكثر من عشرين عامًا حتى انهارت لصالح الطغمة المالية المحيطة بأسماء الأسد، في سياق قصّ أجنحة النخب المالية المرتبطة بالسلطة وإعادة إنتاجها بين وقت وآخر، من خلال «تشليح» البعض ومنح الامتيازات للبعض الآخر، حسب ما تقتضيه مصلحة قمة هرم السلطة، ومن دون اعتبار للعامل الطائفي في معظم الحالات، فالأمر الأساس هو أن تضع السلطة أهمّ الفعاليات الاقتصادية في يد من تريد، ضمانًا لخدمة مصالحها. وبتنحية أو إقالة معظم رفاق الأسد الأب من السنّة[16]، مثل خدام وطلاس والشهابي منذ نهاية التسعينيات حتى عام 2005؛ تكون علونة السلطة قد تعززت أيضًا، وبما لا يخدم إمكانية الحد من التوترات الاجتماعية والسلم الأهلي في نهاية المطاف.

على الصعيد الاجتماعي، وخلال العقد الأول من حكم الأسد الابن، كما في عهد الأسد الأب، توارت مخاوف العلويين المستندة إلى تاريخ مديد من المظلومية، ولكنها لم تختفِ، وعاد عامتهم إلى ممارسة حياتهم العادية، بعد أن أحدثت لحظة موت الأسد الأب حالة من الذهول والترقب عند السوريين، ولا سيما العلويين الذين قام بعضهم بتوضيب الحقائب على عجل استعدادًا للعودة إلى جبال الساحل السوري!

ومع ذلك، فقد مُنح العلويون جرعة إضافية من الأمان بعد أن تمّت عملية التوريث بسلاسة ملفتة ومتفق عليها داخليًا وخارجيًا، وبأن المستقبل بات يحمل إليهم ضمانات وجودية جديدة، عززها زواج الرئيس الشاب من أسماء الأخرس (السنية) في بداية عام 2001، الزواج الذي زاد من مروحة تحالف النخب العلوية في السلطة من جديد، ولاقى قبولًا معقولًا عند عامة السوريين، وحسَّن من علاقة النظام بالدول الإقليمية الفاعلة، وخاصة تركيا[17].

من جهة ثانية، لم يكن ثمة جديد في ما يخص الحياة الاجتماعية والثقافية لعامة العلويين، فقد استمرت حالة التراجع على كافة الصعد، وتبعًا لدرجة القرب من السلطة (المفسدة)، وبصورة أكثر مما

(16) كانت قد تمت تنحية الضباط العلويين الكبار الذين يمكن أن يكونوا عقبة أمام توريث بشار الأسد مثل علي دوبا وعلي حيدر وغيرهما، منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين.

(17) ربما كان لانتماء عائلة الأخرس إلى الاثنية التركمانية دور في تحسن العلاقة مع تركيا.

أصاب المكونات السورية الأخرى، وجرى الحجر على تاريخهم السياسي، والتشويه المقصود لثقافتهم الدينية، لجهة تشييعها، والتركيز على حالتهم في المرحلة الأسدية وانتمائهم لها، وكأنهم هبطوا بالمظلة عام 1970. وبسبب فقر الحياة الثقافية، لم نعد نرى قامات علوية مميزة[18]، مثلما كانت عليه الحال في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، على الرغم من محدودية التعليم آنذاك في الريف العلوي والسوري ككل.

من جهة أخرى، سمح الالتحاق بالنظام بالحفاظ على نمط الحياة التقليدي، من حيث ممارسة الشعائر الدينية، الأمر الذي يتقاطع بدرجة كبيرة مع طبيعة حياة المسيحيين وعاداتهم وتقاليدهم، علاوة على الأقليات الإسلامية الأخرى (الإسماعيليين والدروز) والعرقية (الأكراد)، وهو النمط البعيد نسبيًا عن حياة المسلمين الأصوليين الشيعة والسنة.

## العلويون ومحاولات الإصلاح

شاركت بعض النخب العلوية في أنشطة وحوارات منتديات ربيع دمشق، إلى جانب النخب السورية الأخرى، ومن ذلك التوقيع على بيان الـ 99 (2000) وبيان الألف بعده (2001). وبعد حظر هذه المنتديات[19]، عادت الحياة السياسية السورية إلى سابق عهدها، بصفتها حكرًا على النظام وحزبه.

لم يكن **الإصلاح السياسي** يعني الناس العاديين كثيرًا، ومنهم العلويون، وبقي ربيع دمشق يحلق على مستوى النخب. كما لم تكن معظم النخب العلوية المرتبطة بالنظام مع أي تغيير قد يحمل تطورات تمس السلطة المستبدة، وما قد ينجم عن ذلك من فقدانهم للامتيازات التي حصلوا عليها.

على **المستوى الاقتصادي**، بينما اتّجه كثير من السوريين للعمل في الخليج ولبنان، وهاجر بعضهم إلى أوروبا، امتصّ الجيش والأمن كثيرًا من شباب العلويين، واتجه الفائض منهم للعمل في لبنان كمجال عمل لم ينقطع.

على **الصعيد الاجتماعي**، ومع بروز إمبراطورية رامي مخلوف الاقتصادية في النصف الثاني من العقد الأول لحكم الرئيس بشار الأسد، تميزت جمعية البستان الخيرية بتقديم المعونات والمساعدات الصحية[20]، واستفاد منها سكانُ الساحل السوري، والعلويون خاصة، قبل أن تشمل خدماتها باقي المحافظات ولو بنسبة أقل. كانت جمعية البستان أول جمعية خيرية تشمل خدماتها الطائفة العلوية ككل، وقد سبقتها بعقود الجمعيات الخيرية المسيحية والسنية، واقتدت أنشطتها بما كان تقدّمه مؤسسة الأغا خان للإسماعيليين وغيرهم. ومع استمرار انهيار الليرة السورية والتضخم وزيادة الأسعار في بداية العقد الثالث من حكم بشار الأسد، سيحدث إفقار لغالبية العلويين، باستثناء قلة من الذين أثروا من خلال مغانم الحرب.

---

(18) بسبب خلو المناطق الريفية العلوية من ركائز اقتصادية صناعية وتجارية وما نتج عن ذلك من عدم وجود طبقة وسطى علوية مهمة في تلك المرحلة، فقد برزت النخب العلوية في المجالات ذات الطابع الأدبي بصورة خاصة.

(19) سمحت السلطة باستمرار عمل عدة منتديات، أهمها منتدى الأتاسي الذي بقي يمارس أنشطته حتى عام 2005.

(20) تشكلت جمعية البستان في اللاذقية منتصف 1999، وقدمت المساعدات للفقراء ولا سيما تكاليف العمليات الجراحية، وذلك من خلال أطباء يتعاونون مع الجمعية ويرشحون لها المرضى المحتاجين، وبرز دور الجمعية في سنوات الحرب، ثم تحولت لاحقًا إلى جمعية "العرين"، بعد الاستيلاء عليها من ضمن أملاك رامي مخلوف لصالح القصر الرئاسي وأسماء الأسد منذ عام 2020.

# ثانيًا: العلويون في الثورة والحرب

## تمهيد

بعد أن خاب الأمل بتغيير يحقق نوعًا من العدالة، في العقد الأول من حكم بشار الأسد، وتحكّمت نخب مكونة من شركات احتكارية مدعومة من السلطة السياسية – الأمنية، حصل ما كان يعدّ من المستحيلات في سورية. فبتأثير موجة «الربيع العربي»، نزلت الناس إلى الشوارع بدون قيادات منظِّمة، لترفع شعار الحرية والكرامة الغامض سياسيًا، بعد عقود من غياب وامتهان هذه وتلك.

ومضت عدة أشهر قبل أن يقرر كل من النظام والمحتجين المضي في الصراع حتى نهايته، فلا النظام قادر على التراجع، نظرًا لطبيعته التسلطية العصبوية، ولا المتظاهرون يمكن أن يأمنوا على حياتهم إن تراجعوا أو استسلموا، وما تزال ذكريات الماضي المؤلمة في عهد الأسد الأب ماثلة في خلفية كل ما يجرى.

وكما استسهل النظام استخدام وسائل القمع، لم يمض خريف 2011 حتى بدأت الأصوات تعلو وتحض المتظاهرين على الرد بالمثل والدفاع عن النفس، مدفوعة بتحريض خارجي فاقمه دخول رجال دين على خط التظاهرات، فتسارعت عملية التسلّح والتسليح، ما برر للنظام الاستمرار في استخدام قوته العسكرية بحرية أكبر.

كان النظام يدرك أن نجاته هي في صرف المحتجين عن مطالبهم السياسية واستبدالها بشعارات جهادية كانت قد هيمنت على المشهد العربي بعد الثورة الإسلامية في إيران، وبعد دعم منظمة القاعدة، خليجيًا وأميركيًا، في أفغانستان. ومن أجل «تشجيع» المتظاهرين على استعمال السلاح واللعب في ملعبه؛ لجأ النظام إلى إطلاق سراح المحتجزين في سجونه من الإسلاميين المتطرفين الذين حاربوا في العراق بصورة خاصة، وكان قد خبِرهم وعرف نقاط قوتهم وضعفهم عندما سهّل عبورهم للقتال ضد القوات الأميركية.

وبوجود الدعم الخارجي للطرفين، بدأت الحرب في سورية بأكثر صورها ضراوة ووحشية، لتتنحى مطالب السوريين في التخلّص من جميع أشكال الاستبداد إلى أجل غير مسمى، وتتحول الانتفاضة الشعبية، التي اقتربت من ثورة شاملة خلال أقل من سنة، إلى حرب مركبة تشترك فيها كثير من الفصائل المسلحة المدعومة من أطراف إقليمية متعددة المصالح والأهداف.

وبعد فشل كثير من الجهود الدبلوماسية، ومن ضمنها مؤتمرا جنيف 1 وجنيف 2، تمكن تحالف أستانة من إجراء كثير من المصالحات، ونفي المقاتلين الأكثر تشددًا إلى إدلب وعفرين وباقي المناطق التي سيطر عليها مقاتلو الفصائل المدعومة من تركيا. وما كان للمصالحات أن تحصل لولا قيام الروس بحملة قصف غير مسبوقة وشاملة مكّنت القوات الحكومية والفصائل المتعاونة معها من التقدّم منذ خريف 2015.

من جهة ثانية، كان التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، التنظيم الأقوى والأكثر خطورة ووحشية، قد تشكل عام 2014، وتمكن من هزيمة التنظيم عام 2017. وبحلول عام 2019 كانت المعارك الرئيسة على

الأراضي السورية قد انتهت عمليًا، ولكن سورية تقسَّمت إلى مناطق محكومة بأربع قوى تُدار من قبل دول ذات مصالح متباينة هي: الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وتركيا وإيران.

## في التعريف: انتفاضة أم ثورة أم حرب أهلية؟

من تعاريف الثورة أنها اضطراب عظيم يطيح بالنظام القائم عن طريق العنف، ليبدأ عهد جديد من العنف: المتاريس والرصاص والصراع المتفاقم على السلطة بين قادة النظام الجديد. وفي أثناء ذلك، تجتاح الناس البسطاء أعمال بطولية، وينجم عن ذلك مآس وضحايا، وتصبح اللامبالاة السياسية مستحيلة خلال فترة الرعب. والثورة تُصنع دومًا باسم الحرية، وهي موجّهة ضد طغيان القلة وبهدف تقاسم الثروة[21].

ويبقى التعصّب خطيئة الثوريين الأصلية، لكونه يجلب الدمار والموت تحت مبررات زرع الأفكار الجديدة وتغيير المجتمع، أو من أجل تحقيق مكاسب شخصية، أو بدوافع الانتقام. وبينما نظر البعض إلى تصرفات الثوريين بأنها خيانة، اعتبرها البعض الآخر بطولة وتضحية شخصية من أجل تقدم الحالة الإنسانية. وفي حال انتصر الثوار، فإنهم سيسارعون للقضاء على «أعداء الثورة»، وإبادة المعارضة السياسية وتحويل حريتهم إلى أداة للقمع، فيتحولون من ثوار تقدّميين إلى دكتاتوريين محافظين لا يخضعون لأي قانون، ويقع معظمهم ضحية الفوضى التي صنعوها[22].

يمكن أن يكون هذا التعريف نموذجًا كلاسيكيًا مأخوذًا من مجريات وتداعيات الثورة الفرنسية، ولكنه لا ينطبق على بعض الثورات التي وقعت في القرن العشرين، مثل الثورة الكوبية، التي جاءت من خلال حرب عصابات تتوجت باستيلاء الثوار على الحكم وإنشاء دكتاتورية جديدة أغلقت أبواب التاريخ كل هذه الفترة الطويلة، وحالت دون تحول دكتاتورية باتيستا إلى ديمقراطية، في حين نجح الأمر في دول أميركا اللاتينية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

علاوة على هذين النموذجين، كان هناك نموذج الانقلابات العسكرية ذات الطابع الثوري، أي التي أحدثت تغييرات اجتماعية وانزياحات طبقية مهمة، كما حدث في بلدان المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية ونظائرها في بلدان العالم الثالث، ومنها انقلاب 1963 في سورية. وبقي القاسم المشترك بين هذه الانقلابات هو تحولها إلى دكتاتوريات أطاحت بما أنجزته في بداياتها لصالح الطبقات التي دعمتها للوصول إلى الحكم.

كما تعد الثورة ضربًا من اللاعقلانية الجماعية التي تنتشر كالنار في الهشيم، حين تتوافر ظروف موضوعية تتعلق بمظالم داخلية، فينخرط فيها أناس كثيرون وتجتاح مناطق واسعة. لذا من الصعب ضبط ممارساتها، إلا بتوافر حدّ أدنى من العقلنة الجماعية، من خلال قيادة تلتقط أسباب ما قام الناس من أجله لتضع للثورة أهدافًا، بحيث يمكنها توجيه مسار الأحداث نحو حلول سياسية، ولا سيما بعد أن تخمد جزوة الثورة.

(21) إيريك دورتشميد، همس الدم: قصص الثورات والفوضى والخيانة والمجد والموت، ص 14.

(22) المرجع نفسه، ص 15 - 16.

وفي تعريف آخر، ينقل صخر أبو فخر عن إلياس مرقص قوله بأن الثورة تعني التحوُّل، أي الانتقال من حال إلى حال، أو من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر. أما الانتفاضة فهي غير الثورة، إنها احتجاج على نقص الحرية أو العدالة، وربما هي التطلع إلى السلطة. وقد فشلت جميع الانتفاضات منذ انتفاضة سبارتاكوس في روما، أو أنها عادت إلى نقطة الصفر بعد فترة. أما الثورة التي انتصرت، فهي الثورة البرجوازية، كثورة مُلَّاك كادحين، بخلاف ثورات غير المُلاك والفلاحين والبدو التي انتهت إلى الفشل[23]، ربما لأنها لا تمتلك الكثير لتخسره فتميل إلى التدمير والعنف.

**من خلال هذه التعاريف، كيف يمكن النظر إلى الانتفاضة/ الثورة السورية (2011)، وهل يمكن أن تكون ثورة تفتح الأفق نحو تغييرات مستمرة، ولو دراماتيكية الطابع، فتقود إلى تحولات اجتماعية عميقة لاحقًا، كما يُفترض بكل الثورات، أم أنها مجرد انتفاضة فاشلة ككل الانتفاضات؟**

من حيث الشمول، يتضح من خارطة انتشار التظاهرات السورية في الأشهر الستة الأولى أنها شملت البلدات والمدن الصغيرة وضواحي وأرياف المدن الكبيرة، واستعصى عليها الدخول والسيطرة على المدن الكبيرة، ولا سيما العاصمتين الإقليميتين دمشق وحلب. ويبدو أن أكبر عدد وصلت إليه نقاط التظاهر هو 252 نقطة في «جمعة ارحل» (1 تموز/ يوليو 2011)، وكانت جميعها في المناطق المشار إليها أعلاه، مع استثناءات محدودة جدًا في مدينتي دمشق وحلب[24].

ويبقى هذا الانتشار ناقصًا مهما اتسع، كونه اقتصر على مكوّن ديني مذهبي بعينه على نحو تقريبي، وسيصبح الأمر أكثر وضوحًا منذ انكفاء الأكراد وحساسيتهم تجاه خطورة طروحات المكون العربي وتصاعد قوة ذراعه الإسلامي المسلح منذ خريف 2011، فالأكراد، بسبب قياداتهم الحزبية وخبرتهم السياسية، كانوا أكثر قدرة على ضبط التظاهرات، فكان مظهرها السلمي أكثر وضوحًا[25]. أما القول بأنها لم تتعرض لعنف النظام، كما باقي المناطق، فهذا صحيح، ولكن تفسيره لا ينحصر بإرادة النظام فقط، بل بقدرة الطرف الآخر على التنظيم والضبط.

من ناحية الانتشار، صار يمكن الحديث عن انتفاضة واسعة في سورية، لكن من دون تحقُّق الشرط الأساسي لتكون ثورة، وهو وجود قيادة تحدد الأهداف وطريقة الوصول إليها، من أجل أن يكتمل التعريف وتحدث التحولات الثورية تباعًا. لم تكن الثورة مجردة من السياسة في البداية، ولو أن طروحاتها السياسية لم تصل إلى المستوى الذي يمكّنها من أن تشكل برنامجًا واضحًا. وإذا أخذنا تعريف إلياس مرقص بأن الثورة هي تحوّل من نظام اجتماعي إلى نظام آخر، فما حدث ليس بثورة، إنما انتفاضة باءت بالفشل، كما حدث لكل الانتفاضات، حسب مرقص أيضًا.

يقودنا ما سبق إلى حالة سورية لا تخضع لتعريف كلاسيكي أو مسبق، فهي أقرب إلى الثورة، من حيث الاتساع والشمول، ولكن من دون قيادة سياسية يمكن أن تحدد الأهداف التي تفضي إلى تحولات اجتماعية

(23) انظر مقدمة صقر أبو فخر لكتاب: إلياس مرقص حوارات غير منشورة، أجراها طلال نعمة (بيروت/ الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 16.

(24) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح، ص 293.

(25) تغلب الشعور القومي على الانتماء الديني السني للأكراد ربّما بسبب تجاهل القوى الدولية لمطالبهم في بناء دولة قومية، فضلًا عن تطور أحزابهم السياسية على قاعدة علمانية أو شبه علمانية.

وسياسية ذات شأن[26]، فهي انتفاضة، مهما اتسع نطاقها، لعدم حدوث التحولات الثورية من القديم إلى الجديد[27]. فالحالة السورية هي أقل من ثورة وأكثر من انتفاضة، فهي لم تُحدث التغيير كثورة، ولكنها جعلت من غير الممكن العودة إلى حالة سابقة. وهي انتفاضة، لأنها فشلت وتقهقرت إلى حالة سابقة لتلك التي أفضت لاندلاعها. وزاد من صعوبة التعريف تحولها إلى نوع من الحرب المركبة، أي جمعت بين نوع من **الحرب الأهلية** الداخلية، وحرب الآخرين على أرض سورية. استنادًا لما سبق، سنستخدم في توصيفنا للحدث الأبرز في سورية عام 2011 مصطلح الانتفاضة والثورة والحرب الأهلية تبعًا للسياق، من دون أن يكون ثمة تعارض جوهري بينها.

## الجيش والأمن عشية الانتفاضة

تعززت النواة العلوية القوية في الجيش والمخابرات في عهد بشار الأسد، مقارنة بما كانت عليه الحال في عهد أبيه، وخاصة في العقد الثاني من حكمه[28]، وشمل ذلك رؤساء أجهزة الاستخبارات والفرقة الرابعة والحرس الجمهوري وجميع قيادات الدرجة الثانية في القوات الخاصة، فكانت نسبة الضباط العلويين 86%، ومن بين الضباط القادة الـ 23 كان 20 منهم من العلويين، وكان 80 إلى 85% من خريجي الأكاديمية العسكرية من العلويين[29].

ولم يفعل الأسد الابن شيئًا يُذكر للحدّ من هذا «التضخم العلوي» غير المبرر في الجيش، وكان بوسعه فعل الكثير، كونه قائدًا عامًا للجيش والقوات المسلحة. حدث ذلك مرة واحدة، لكنها فشلت في جعل الأوضاع طبيعية نوعًا ما في الجيش السوري؛ ففي عام 2003 أصدر الرئيس بشار الأسد قرارًا داخليًا يقضي بأن يكون القبول في الكليات العسكرية على أساس جغرافي، أي تخصيص مقاعد لكل محافظة تتناسب وعدد سكانها، مع الإبقاء على تفضيل لأبناء العسكريين بنسبة 5. 12%.

لم تستمر هذه التجربة سوى سنة واحدة، وجرى تطبيقها في كلية واحدة، هي كلية المشاة بحمص، حيث تم قبول 256 طالبًا (الدورة 59)، وكان من بينهم 128 سنيًا و81 علويًا، و47 من باقي الطوائف والأديان. لم تكن هذه النسب مألوفة، ودُعيت هذه الدورة بدورة السنّة تهكمًا من قبل العسكريين العلويين. وتحت ضغط كبار القادة العسكريين، تم التراجع عن هذا القرار وأحيل الضابط المسؤول عنه (العماد هايل

(26) يمكن اعتبار التنسيقيات حالة أولية لتنظيم الانتفاضة، لكنها لم تنضج إلى مستوى تشكيل قيادة عامة وموحدة، ثم ما لبثت التنسيقيات أن تراجعت وانحسرت وتغيرت مهامها في زحمة الصراع وعسكرته وأسلمته وامتداده الإقليمي.

(27) من مآسي الثورة السورية أيضًا أن من تصدوا لقيادتها كانوا معارضين للنظام من خارجها، فكان التمثيل مُقحم عليها، وهذا ما قد يفسر الفشل الذريع لمؤسسات المعارضة، كالمجلس الوطني وملحقاته، فلم يجد الممثلون المزعومون جذورهم فيها، وعملوا كأذرع للقوى الإقليمية والدولية. من جهة ثانية، وربما لغياب القيادة، كان جزء من جمهور الثورة يفضلون عدم وجود قيادة، ويفرقون بين مصطلحي معارض وثائر لاعتبارات طهرانية.

(28) أشارت دراسة صدرت عام 1920 إلى تعزيز واضح في علونة الجيش ومناطقيته، وقد شغل ضباط علويون أهم 40 مركزًا في الجيش. على سبيل المثال، وصل ضابطان من قرية واحدة (جنينة رسلان) في منطقة الدريكيش إلى رئاسة أهم جهازي مخابرات، إدارة المخابرات الجوية والمخابرات العسكرية، غسان إسماعيل وكفاح ملحم. وشغل الضباط المنحدرون من محافظة اللاذقية 23 منصبًا من هذه المناصب الـ 40. انظر: مراكز القوة في جيش النظام، إعداد محسن المصطفى، (عمران للدراسات الاستراتيجية، 2022). https://2u.pw/w3Fghf

(29) Hicham Bou nassif, Second Class: The grievance of Sunni Officers in the Syrian Armed Forces, Journal of Strategic Studies, 5 August 2015, p. 7, 11.

حورية، نائب رئيس هيئة الأركان) إلى التقاعد[30].

ولم تكن مسألة هيمنة العلويين في الجيش ونسبتهم المرتفعة سرًّا منذ عام 1964. وفي تقديرات تفتقر إلى الدقة، ولكنها صحيحة بالمجمل، أوردت إحدى الدراسات أعدادًا حول الهويات الطائفية في الجيش، فكان عدد الضباط العلويين في 34 دورة طلاب ضباط، بين عامي 1983 و2013، هو 4208 ضابطًا (73.5%) مقابل 1061 من الضباط السنّة (18.5%) و460 ضابطًا من الانتماءات الأخرى (8%). ولم يكن ذلك ينطبق على قوات الشرطة، فبقي التمثيل مقبولًا نوعًا ما، فمن بين 294 متخرجًا كان ثمة 95 علويًا (32%)، و194 سنيًا (59%)، و25 من باقي الانتماءات (9%).[31]

لا ينفصل ما سبق عن تطور سورية منذ الانتداب الفرنسي، «فضباط الطائفة العلوية والأقليات عمومًا انطلقوا من خلفيات تاريخية اجتماعية مثقلة بالاضطهاد والغبن منذ قرون، بسبب انتماءاتهم الدينية ومعتقداتهم الخاصة، ولم تستطع نخبهم في مرحلة الانتداب تجاوزها، كما لم تساعدهم النخب المدينية السنية على الاندماج من خلال مشروع نهضوي جامع، فكان لجوء النخب العسكرية إلى شبكات التضامن الطائفي والمناطقي منطقيًا ومفهومًا، فقد حدث ذلك في منطقة موحسن بدير الزور لأسباب عشائرية، وفي مدينة الرستن لانتماء وزير الدفاع مصطفى طلاس إليها»[32].

من جهة ثانية، بعد أن تخلص الرئيس بشار الأسد من مراكز القوى القديمة التي اعتمد عليها والده، أحكم سيطرته على مؤسسات الجيش بالتدريج، من خلال تعيين من يثق بهم من ضباط الحرس الجمهوري في المناصب الشاغرة. في هذه الأثناء، صار الحرس الجمهوري بمثابة «جيش خاص» لرئيس الدولة[33]، وتكرّست عائلية النظام فصار يدعى أيضًا «النظام الأسدي».

في بداية الانتفاضة، ساد توقع بإمكانية أن يحصل انقلاب عسكري بقيادة ضباط علويين، مع أن التركيبة العسكرية -الأمنية كانت شبه منيعة تجاه ذلك، وقد نجح حافظ الأسد في وقف ظاهرة الانقلابات منذ عام 1970. من جهة ثانية، ونظرًا لمستوى التأهيل المنخفض للجيش السوري، لم يكن النظام يستطيع الاعتماد إلا على 65 ألفًا من عديد الجيش الذي بلغ عشية الانتفاضة 220 ألفًا[34]، وربما وصل العدد إلى 300 ألف، انشق منهم عشرات الآلاف من الضباط والمجنّدين (السنة في الغالبية العظمى من الحالات) في الأشهر الأولى.

أجبر هذا الواقع النظام على الاعتماد على العلويين بشكل خاص، وإنشاء وحدات انتقائية بنسبة مرتفعة منهم، ما تسبب بخسائر عالية في صفوفهم، بخاصة في عامي 2012 و2013، إلى درجة التضحية بجيل كامل من الشباب (20 – 40 سنة). ثم وصل النقص في أعداد العسكريين العاملين والاحتياطيين إلى

(30) عبد الناصر العايد، **هل يمكن إنقاذ سورية؟ دور القوات العسكرية وقوات الأمن**، دراسة في كتاب: الخروج من الجحيم؟ إعادة بناء الأمن في العراق وليبيا وسورية واليمن (مبادرة الإصلاح العربي، تحرير بسمة قضماني ونائلة موسى، 2017)، ص 85. لم يذكر الكاتب مصدر معلوماته ولا رابطًا الكترونيًا.

(31) المصدر السابق، ص 87.

(32) المصدر السابق، ص 91.

(33) عزمي بشارة، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 135.

(34) Joseph Holliday, The Assad Regime: From counterinsurgency to civial war, Middle east security report 8, Washington, DC: institute of study of war, 2013, p. 27; quoting the military balance 2011, p. 330.

درجة خطيرة في عام 2015، قبل التدخل الروسي خريف ذلك العام وانقلاب الوضع لصالح النظام الذي كان قد اعتمد على الفصائل المدعومة من إيران قبل ذلك، وخاصة حزب الله اللبناني.

في هذه الأثناء، تميزت وحدات عسكرية رديفة أو متداخلة مع الجيش النظامي، كقوات سهيل الحسن (النمر) وصقور الصحراء (أيمن جابر)، باعتبارها أفضل تسليحًا وتدريبًا، ولجأ إليها المتطوعون، بسبب مزايا تتعلق بالتعويضات والمرتبات، فضلًا عن حرية الحصول على الموارد من غنائم الحرب والتهرب من الخدمة الإلزامية في الجيش النظامي. وأدت اللجان الشعبية وقوات الدفاع الوطني دورًا مهمًا على المستوى المحلي[35]، لكن هذه الميليشيات غالبًا ما تجاهلت أوامر القيادة، ومارست التهريب والفساد والسلب وتحول زعماؤها إلى أمراء حرب[36]، وشكلوا مشكلة للنظام لاحقًا.

كانت مهمة هذه الميليشيات هي الدفاع الذاتي عن المناطق التي لا تتقبل مسلحي المعارضة، وخاصة الإسلاميين منهم، والذين زاد استهدافهم للمناطق والقرى التي يعتبرونها موالية للنظام، وبخاصة العلوية بالطبع، ومنها مجازر ريف اللاذقية[37]. في هذه الأثناء، بدأ العلويون يعون بأن الدوائر ستدور عليهم، وأن مشاركة أبنائهم بقمع المعارضين لن تمر بسهولة، وعليهم تحمُّل الخسارات وتقديم التضحيات.

وعلى مستوى القيادات العسكرية، كان الحدث الأهم هو الانفجار الذي حدث في مبنى الأمن القومي (18 تموز/ يوليو 2012)، وراح ضحيته مسؤولون كبار شكّلوا ما عُرف بخلية الأزمة[38]. وترتب على هذا الاختراق تحول قيادة النظام إلى التشدد بدعم إيراني، وقد سرت إشاعات مفادها بأن آصف شوكت ربّما أقام صلات مع أطراف خارجية، وكان يميل إلى التفاوض مع المعارضة.

## تمايز جديد في جبهات الصراع

لم يقتصر الأمر على معظم أبناء العلويين، فقد انحسر تأييد كثير من السوريين للحراك الشعبي بعد دخول العسكرة اللامنضبطة والأسلمة على الخط أواسط العام 2012، وبخاصة مَن ينتمون إلى الأقليات الطائفية وبعض الاثنيات، وأسهم ذلك في تفاقم الانقسام الاجتماعي؛ فلا النظام مقنع ولا من يقاتله أيضًا، وتحوّل كثير من السوريين إلى أسرى ينشدون الحماية في حدها الأدنى في مناطق تسيطر عليها قوى السلطة أو الفصائل المسلحة، وهاجر من استطاع في كلّ الاتجاهات الممكنة، وتُرك المتقاتلون ليستنفدوا طاقاتهم تحت رحمة القوى الداعمة الخارجية ولمصلحتها.

بدايةً، لم يكن موقف معظم السوريين ضد عملية التغيير بحد ذاتها، بل في الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها عملية التغيير. ومنذ عام 2013، لم يعد يُتداول الحديث عن التغيير الديمقراطي الذي ابتلعته

(35) قُدر عدد هذه الوحدات الإضافية بـ 50 ألف عام 2013.

(36) بطريقة مشابهة لما حصل في معظم فصائل المعارضة.

(37) هجوم جبهة النصرة والجيش الحر على قرى علوية في 4 آب/ أغسطس 2013، ومقتل وأسر عدة مئات من النساء والأطفال في سبع قرى علوية.

(38) هشام اختيار (رئيس الأمن القومي)، وآصف شوكت (نائب وزير الدفاع وصهر بشار الأسد)، واللواء عماد راجحة (وزير الدفاع)، واللواء حسن تركماني (وزير دفاع سابق ورئيس اللجنة الأمنية).

الحرب الشرسة وجبهتها الممتدة على كامل الجغرافية السورية. وبخلاف جبهة النظام المتماسكة نسبيًا، تقاتلت الفصائل المعارضة أو تحالفت أو كفرت بعضها بعضًا، تبعًا لمصدر الدعم الخارجي، بينما نأى معظم الأكراد بأنفسهم عن الطرفين، ومثل بعضهم (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD المدعوم من حزب العمال الكردستاني PKK) رأس الحربة في قتال الجماعات الإسلامية الجهادية، قبل تشكيل التحالف الدولي ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة، عام 2014 وبعده.

## العلويون بين مطرقة النظام وسندان المعارضة

يمكن وصف الحالة النفسية التي انتابت معظم العلويين في بدء الانتفاضة الشعبية بحالة عدم التصديق والإنكار، مثلما انعكس ذلك في وسائل الإعلام الرسمية أيضًا، وكأن الأمر مجرد كابوس لا بد أن يزول سريعًا، وتمنى البعض أن يقوم ماهر الأسد بهذه المهمة التي «فشل» فيها بشار. عبّرت عن تلك الحال كلمة «خلصت» التي قالها أحد المعلّقين اللبنانيين على وسائل إعلام النظام، وتلقفها البعض لتُطبع وتُلصق على الجدران وزجاج السيارات منذ الشهر الأول، ولكن هيهات! فيما وقف المعارضون العلويون إلى جانب المنتفضين بقوة، ولو أن معظمهم تحول إلى الحياد مع تصاعد دور الإسلاميين.

ولسوء الحظ، فقد امتلك خوف العلويين التاريخي، والمتجدد بعد انتفاضة 2011، مبرراته المتمثلة بصعود الإسلام السياسي بصيغته الأكثر تطرفًا، حيث لم يعد ملاذهم الجبلي كافيًا لإيواء الجميع وتأمين مصادر عيشهم، وقد هجروه بكثافة منذ ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. لذا، لم يكن العلويون ليتركوا دمشق بسهولة، وقد ولد جيل جديد فيها على الأقل، ولم يعد بوسعهم العيش في الريف إلا لفترة مؤقتة، فكانوا على استعداد للدفاع عن دمشق بالدرجة التي يدافعون بها عن معاقلهم التاريخية في الجبال. هذا الوضع المستجد هو ما استغلّه النظام لحشد معظم العلويين إلى جانبه في محيط العاصمة.

وفي انتظار مشوب بالتوتر، كان العلويون يلتقطون الإشارات غير الملائمة من التظاهرات ويضخمونها، ما جعلهم يغرقون في الصمت واليأس أكثر فأكثر. أما موقف ناشطي الطائفة ومثقفيها ومعارضي النظام، فلم يحسدوا عليه في أي وقت، فقد خسر معظمهم حاضنتهم الاجتماعية، المحدودة أصلًا، وهجر بعضهم أماكن سكنهم أو تهجّروا، وصمتوا على أمل التخلّص من إزعاجات ذوي القربى من جهة، ومن مواقف بعض شركائهم في الوطن من جهة أخرى. ومع ذلك، كان الانشقاق الصامت لوزير الدفاع علي حبيب ورفضه زج الجيش في قمع التظاهرات من أهم الصفعات التي تلقاها النظام في بداية الانتفاضة[39].

وباستثناءات محدودة، لم يكن المستوى الشعبي العلوي مؤدلجًا وطائفيًا، وامتاز دومًا بقدرة كبيرة على التعايش والاستيعاب، لكنَّ كثيرين منهم خلطوا بين السلطة والدولة، فاعتقدوا أنهم يدافعون عن الدولة السورية التي تمسَّك النظامُ بتلابيبها. كان ذلك الاعتقاد خاطئًا، بوصفه خلطًا بين السلطة المستبدة والدولة، لكنه كان صحيحًا في جانبه الذي يدافع عن الدولة بوصفها مؤسسات يجب الحفاظ عليها، فلم يكن العلويون العاديون يمانعون في أن يذهب أبناؤهم ليقاتلوا في أماكن بعيدةٍ في سورية، ومعظمهم لم يعودوا إلاَّ قتلى أو جرحى[40].

(39) أندريه تابلر، انشقاق مهم عن النظام في سورية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 5 أيلول/ سبتمبر 2013. https://2u.pw/nGx4p

(40) منير شحود، الانفجار السوري الكبير: الحرية والكرامة بين مخالب المفترسين، طبعة ثانية معدلة، (باريس إسطنبول، ميسلون للثقافة

واختلفت دوافع العلويين في مسألة القتال، وبرّرها البعض بضرورة الوقوف مع الدولة. هذا أمرٌ طبيعي في الحالات العادية، ولكنه بدا غير مقنع حين تمرّد كثير من السوريين على هذه «الدولة» واهتزت شرعيتها. وحين بدا أن مكاسبهم التاريخية، الواقعية أو المتخيلة، قد تتعرض للزوال بالفعل، قاتل العلويون دفاعًا عنها أيضًا، وسط حرب شرسة كثُر فيها المتدخلون وتنوعت المصالح، وسادتها الفوضى والوحشية والسباق على المغانم من قبل ميليشيات لا همّ لها سوى السلب والنهب، يتساوى في ذلك مقاتلو النظام والمعارضة، مع استثناءات قليلة في هذا الطرف أو ذاك. في هذه الأثناء، كان ظهور أسواق لبيع المنهوبات في مناطق النظام باسم «أسواق السنة» من أكثر المظاهر بشاعة.

كانت سنوات 2013 – 2015 هي الفترة الأصعب على العلويين، حيث تهدد وجودهم، وارتكبت بحقهم الانتهاكات والمجازر أيضًا، كما في ريف اللاذقية وفي عدرا العمالية وغيرها، وأنقذهم التدخل الروسي المتفق عليه ضمنيًا من قبل الدول الفاعلة الأخرى، خوفًا من تكرار ما حدث للطائفة اليزيدية في شمال العراق، آب/ أغسطس 2014. وبالفعل، صارت التهديدات تتوجه للطائفة العلوية ككل[41]، وباتت الوحشية حاضرة بقوة، وتم في بعضها أكل القلوب والأكباد[42].

في السنة الأولى من الانتفاضة/ الثورة، أمل البعض بأن تقدم المعارضة تطمينات للعلويين لتحاشي المزيد من الاستقطاب الطائفي وتحفيزهم على النأي بأنفسهم عن النظام، لكن كيف سيثق العلويون بهذه التطمينات؟ ومن هي الأطراف المخولة بتقديمها، ولا سيما بعد أن تحولت الثورة إلى حرب ذات سمة طائفية، فلم يعد القتال إلى جانب النظام مسألة خيار في مثل هذه الفوضى[43]؟

وبغياب قيادة عامة للثورة على المستوى الوطني، جلب تحوّل التظاهرات السلمية إلى استخدام العنف كخيار أساسي ضد النظام آثارًا كارثية على جميع السوريين، فقد وفَّر للنظام إمكانية الاستمرار، مثلما مكَّن الأطراف الإقليمية من التدخل بقوة وفرض أجنداتها، من خلال الإمساك بورقتي التمويل والتسليح.

امتلك المنتفضون عمقًا إسلاميًا في تركيا والخليج العربي، وتمت معادلة هذا الأمر بالنسبة للنظام من خلال دعم حلفائه (روسيا وإيران)، والتراجع الدولي عن دعم الانتفاضة بوصفها تجاوزت كونها حركة تحرر من الاستبداد، نظرًا لتوجهاتها الإسلامية العنفية وتحوّل خطابها من الحديث عن إسقاط النظام إلى الانتقام من العلويين كطائفة. منذ تلك اللحظة، مع كثير من التحفّظ، صار الحديث عن **الحرب الأهلية في سورية** ممكنًا.

من جهته، ترك النظام الأمور تجري في هذا السياق، ضمانًا لمصلحته، لكنه ابتعد، ومعه معظم العلويين، عن استخدام أي إشارة طائفية في الإعلام، فكان الإسلاميون يخدمونه من خلال «عمائهم العقائدي»، والعلويون من خلال الاستمرار في الالتحاق به في معركة الوجود، ومعهم غالبية الأقليات الأخرى وكثير من الطبقة المتوسطة السنّية، بسبب عدمية سياسات التطرف وغموض المستقبل.

---

والترجمة والنشر، 2022)، ص 175.

(41) علاوة على الشعارات المحدودة التي عبّرت عن منحى طائفي، كـ«العلويين إلى التابوت والمسيحيين إلى بيروت»، هدد الشيخ العرعور، أوائل 2012، بقتل العلويين المعارضين للثورة، ورمي جثثهم للكلاب، فضلًا عن تهديدات لنواب وسياسيين معارضين من على المنابر الفضائية.

(42) انتشر فيديو يصور أحد مقاتلي لواء الفروق من الجيش الحر (أبو صقار)، وهو يمضغ قلب ضابط علوي، آذار/ مارس 2013.

(43) نيقولاس فان دام، تدمير وطن، ص 183.

بالنسبة للمعارضة السياسية، عوضًا عن العمل على تعزيز مشاركة العلويين المتواضعة في التظاهرات، والتي يمكن فهمها من خلال علاقتهم بالنظام، انفلتت بعض التصريحات الإعلامية الطائفية بلا ضابط[44]، بالتوازي مع تزايد نفوذ الإسلاميين ورجال الدين، وشخصيات إخوانية أخرى كان لحضورها بالغ السوء لدى العلويين، بسبب ذكريات استهداف بعض نخبهم على الهوية بين عامي 1976 – 1982.

وبعد أن وصل التطرف إلى حالة غير مسبوقة متمثلة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية (داعش)، وهجومه على الطائفة اليزيدية في شمال العراق وقتل رجالها وبيع نسائها في سوق النخاسة، لم يشك العلويون لحظة واحدة بأن المصير نفسه هو ما ينتظرهم، فاستعدوا للأسوأ، بغض النظر عن بقاء النظام أو زواله، لا سيما أن أبناءهم ما زالوا يمسكون بمفاصل السلطة من الجانبين العسكري والأمني على الأقل، وبوسعهم الصمود وعقد التحالفات وكسب التعاطف الدولي إن تفاقمت الأوضاع.

من جهة ثانية، كان الأمر صعبًا جدًا عند وصف المعارضين المنحدرين من البيئات الاجتماعية العلوية بأنّهم «علويون وحسب»! فقد عارض هؤلاء النظام على أساس وطني، وكان التأكيد على علويتهم ضربًا من الإقصاء المتعمَّد من قبل الثوار المتأسلمين. وحين صمت هؤلاء المعارضون بعد تحول الثورة إلى حرب، رفع المتأسلمون الطائفيون صوتهم بالقول: «إنّ الطائفة العلوية كلها مع النظام، باستثناء قلّة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة!»، مثلما كانت الانتفاضة لحظة كاشفة لجهة فرز مدّعي العلمانية المتسترين بعصبية طائفية عند بعض نخب الأقليات. ثم ما لبث أن تم إقصاء معظم العقلاء وأصحاب الرأي المستقل، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والقومية.

وبالإضافة إلى معارضة بعض العلويين للنظام، كأفراد مستقلين أو أعضاء في أحزاب، نشط آخرون في محاولة للتخفيف من حدة الصراع، فعقدوا بعض المؤتمرات عبّروا فيها عن تضامنهم مع المنتفضين، ولكنهم انتقدوا أسلمة الصراع، وأشاروا إلى وقوع المجتمع العلوي في قبضة النظام[45]. ولكن ذلك كان مجرد أصوات قليلة مدفوعة من الخارج لإغاظة النظام، ولا تقارَن مع انتشار موجة واسعة من التضامن بين العلويين أمام الخطر الوجودي الذي يحيق بهم وبالأقليات الدينية الأخرى، وانسحب ذلك على الأكراد كأقلية قومية، ولم يعد إسقاط النظام ضرورة لكل هؤلاء.

ولم يكن تركيز المعارضة على رحيل بشار الأسد حلًا سحريًا، فالنظام لا يُختصر به، وإن رحل الرئيس، وهذا قد يحدث بمحض الصدفة أو بالاغتيال، فقد لا يستسلم النظام ككل، وسيحل شخص آخر مكانه، أو يتحول النظام إلى مجموعات مسلحة يمكن أن تقاتل سنوات بوجود الحلفاء. وفي هذه الحالة، كنا سنصل إلى نتيجة مشابهة لما وصلنا إليه لاحقًا؛ سورية مقسمة ومنهكة، وتسيطر عليها سلطات الأمر الواقع

(44) حاولت بعض الشخصيات العلمانية في المعارضة، مثل برهان غليون وبسمة قضماني، طمأنة العلويين، لكن هذه العناصر كانت أضعف من أن تفي بوعودها، فسرعان ما تبين مقدار هيمنة الإخوان المسلمين وتسمياتهم الأخرى في المجلس الوطني، وحاجة هؤلاء إليهم كواجهة، وهذا ما ينطبق على برهان غليون بشكل خاص. انظر: https://2u.pw/s3qWoA
وفي هذا السياق، صرّح جورج صبرا لصحيفة الرأي بأن إعادة انتخاب برهان غليون كانت بسبب دعم التيار الإسلامي له في المجلس الوطني، ما تسبب بفوزه على جورج صبرا الذي نال 11 صوتًا، من 32 صوتًا من أصوات الأمانة العامة للمجلس (قبل ذلك كان يتم انتخاب الرئيس من المجلس التنفيذي مباشرة). انظر: https://www.facebook.com/1552063477/posts/315566818520560/?app=fbl
وكان الإخوان قد دعموا غليون ضد بسمة قضماني، وأطلقوا عليها مختلف النعوت، بما في ذلك الخيانة والتعامل مع إسرائيل.

(45) مثل مؤتمر القاهرة في 23 – 24 آذار 2013، ومؤتمر سورية الغد في إسطنبول، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، وظهرت أيضًا «حركة العلويين الأحرار» وغيرها.

وأمراء الحرب. من هنا، كان انتقاد التركيز على مطلب إسقاط الرئيس، ذلك أن الحل السياسي وإعادة هيكلة النظام (إسقاطه بهذه الطريقة) يفي بالحاجة.

في هذه الأثناء، بقيت المناطق التي يسيطر عليها النظام مناطق آمنة نسبيًا لتعايش السوريين، ومن ضمنهم أكثر من مليون شخص هُجّروا إليها من المناطق الساخنة، فيما شهدت المناطق التي سيطر عليها الجهاديون السلفيون شبه تطهير طائفي، فاقتصر سكانها على السنّة على وجه التقريب، وخلت عمليًا من العلويين. فقد كان ثمة مفارقة بين تعايش الناس وما يحدث على الجبهات.

## تو افد المهجرين إلى الساحل السوري

في هذه الأثناء، 2012 – 2013، اكتظت مدن الساحل السوري بالمهجرين من مناطق القتال، سواء من العلويين أو السنّة[46]، وصار هذا الأمر موضع قلق خوفًا من فتنة أهلية ما. لكن ما حصل برهن على إمكانية تعايش السوريين حتى في زمن الحرب، واستعداد العلويين لتقبل المهاجرين السنّة من دون تحفظات ذات شأن، فقد فصلوا بين المسلحين المعارضين وأسرهم، وقدموا ما بوسعهم من مساعدات[47].

وعلى الرغم مما يمكن أن يحدث في أية تجمعات كبيرة من هذا النوع، فقد كان ثمة وعي واتفاق أهلي ضمني للمحافظة على السلم الاجتماعي، فلم تقع أي حوادث ذات شأن[48]. ولم يكن ذلك بسبب قوة السلطة وأجهزتها، فقد كانت هذه الأخيرة في أضعف حالاتها وقتذاك.

لقد كان تصرّف العلويين العاديين هذا باعتبارهم ينتمون إلى دولة تحارب متطرفين ولا علاقة للمهجرين بهم، ولم يفكر أحد في أنهم موالون أو معارضون، وكان بينهم من هؤلاء وأولئك. وعبّر البعض عن موقف يُدين طرفي الصراع، وخاصة السلطة التي لم تستنفذ الحلول السلمية واختارت الحل الأمني.

في أثناء ذلك، كان أبناء بعض المهجرين يقاتلون مع الجيش الحر، وكان أبناء البعض الآخر يقاتلون مع الجيش النظامي. وكان ضحايا الجيش يشيعون يوميًا من دون أن يحدث ما يعكّر صفو الأجواء بين السكان المحليين والمهجرين، بل كانت المشاركة بالأتراح، والأفراح على قلتها، من باب الواجب، وحصلت عدة حالات تزاوج بينية[49]. لكن معظم وسائل الإعلام العربية لم تلتفت إلى هذا الجانب، إذ كانت مشغولة بالتحريض والفتنة.

---

(46) ليس ثمة إحصاءات دقيقة حول أعداد المهجرين، وإذا كان عدد العلويين منهم قد بلغ عدة مئات من الآلاف، فإن أعداد السنّة فاقت المليون بالتأكيد، فلم تكن تخلو مدينة أو بلدة أو قرية منهم، وبخاصة من محافظتي حلب وإدلب. وأُخليت المدارس والصالات العامة والشالهات السياحية وغيرها لإيواء المهجرين، واستأجر القادرون منهم البيوت والشقق.

(47) على سبيل المثال، حين وصل عدة آلاف من مهجري حلب الشرقية إلى مدينة الدريكيش، تبرّع لهم الأهالي بجزء من مؤنهم أو تقاسموها معهم، في مبادرات ذاتية واستجابة لطلب المساعدة من قيادة المنطقة والجمعيات الفلاحية في القرى المجاورة.

(48) بعد تفجيرات مدينتي طرطوس وجبلة الدامية، في أيار/ مايو 2016، والتي راح ضحيتها أكثر من 150 قتيلًا، حرق بعض الزعران عدة خيم للمهجرين في طرطوس، وجُرح أحد المهجّرين، فحمى بعض الناشطين مع أسرهم مدخل المخيّم طوال الليل. انظر أيضًا: منير شحود، الانفجار السوري الكبير: الحرية والكرامة بين مخالب المفترسين، طبعة ثانية معدلة، (باريس/ إسطنبول، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، 2022)، ص 117، حاشية 156.

(49) هذا ما كنت شاهدًا عليه أو تأكدت منه بنفسي، من خلال تواصلي المباشر مع المهجرين لتقديم الدعم إليهم ما أمكن.

## صدمات الحرب القاسية

أمام الفشل المستمر لقوات النظام في معارك 2011 – 2015، ووصول الجنازات بالآلاف إلى المناطق والقرى العلوية برفقة ضباط من الحرس الجمهوري لتهدئة النفوس والحديث عن الشهادة والوطن والقائد؛ ازداد حنق العلويين على النظام، ولكن من دون يكون ثمة ما يمكن فعله غير ذلك. في هذه الأثناء، كانت داعش تقطع أعناق الجنود الذين يقعون في قبضتها في مطار الطبقة وفي تدمر، أيلول/ سبتمبر 2014، وغيرها من الأماكن، ومعظمهم من العلويين.

ولم يطل الأمر حتى بدأت عمليات الفرار من الجيش، ومنها حالات هروب خارج البلاد، وقد ساد شعور بأن النظام لن يترك السلطة، ولن يعترف بخطأ سياساته في معالجة «الأزمة»، ولن يهمّه مقدار تضحيات العلويين وعدد قتلاهم. وكان يجري تطويق بعض حالات الاحتجاج الفردية بسرعة، حتى لا تتحول إلى احتجاجات كبيرة يمكن استغلالها. ولم يكن النظام يأبه لأسراه، في حين كانت عمليات مبادلة الإيرانيين وحزب الله بمقاتلي المعارضة تتم بسهولة.

وكانت الصدمة الأكبر حين انتظر كثيرون أن تُسفر المصالحة في الغوطة الشرقية، 30 آذار/ مارس 2018، عن الإفراج عن آلاف المخطوفين العسكريين والمدنيين عند جيش الإسلام، ومعظمهم من العلويين وباقي الأقليات الدينية، والذين تم اختطافهم من مدينة عدرا العمالية في كانون الأول/ ديسمبر 2013، ليتبين بأنهم قُتلوا، ولم يتبق منهم إلا أقل من مئة. وكان جيش الإسلام قد وضع بعضهم في أقفاص على أسطح البنايات، ومنهم النساء والأطفال، لدرء الغارات الجوية. ومن غير المعقول أن النظام لم يكن يدري بمصير هؤلاء، ولكنه آثر الصمت، فسجله بمثل هذه الجرائم مليء وفائض.

في هذه الأثناء، اتخذت المعارضة الشعبية العلوية طابع الانتقاد واللوم، لعدم قدرة الجيش على حسم الصراع، ولأن النظام ذاته أصبح رهينة عند حلفائه الإيرانيين والروس، الذين لم يتحكموا في سياساته فقط، إنما اقتسموا ما تبقى من مقدرات وثروات السوريين، من فوسفات تدمر إلى مرفأ طرطوس إلى مطار حميميم وغيرها، من أجل تعويض أثمان ذخائرهم ومصاريف جنودهم وميليشياتهم.

بالطبع، لم يكن من المتوقع أن يتمرد العلويون على النظام في وقتٍ ظهرت فيه تنظيمات متشددة مثل النصرة وداعش، فضلًا عن ربط مصيرهم بالنظام منذ عام 1970، واعتبار أن من يعارضه هو خائن للطائفة بصورة ما[50]. هذه الحالة المركبة، أو المأزق، ستتسبب بكثير من القلق عند العلويين بأنهم باتوا مجرد رهائن لدى النظام، ولا بد أن يدفعوا فاتورة ممارساته، مع عجزهم عن الإتيان بأي فعل ذي شأن في مواجهته.

وقبيل سقوط النظام أواخر عام 2024، كانت الحالة النفسية والأزمات المعيشية الحادة، وانعدام أي أمل بحياة أفضل في كنف نظام فاسد ومترهل وعاجز، قد وصلت إلى درجة اليأس، لذا لم تكن ثمة رغبة في مواصلة القتال لدى جيش النظام، فضلًا عن انهيار حلف المقاومة واقتناع الروس بنفاذ الفرص أمام رئيس متعنِّت وفاقد لحس المسؤولية، ففضلوا إجراء الصفقات مع تركيا ليعيدوا النظر بمصالحهم وتحالفاتهم في سورية.

(50) من المفارقات أن ترى في أسرة علوية عدة أبناء يخدمون في الأجهزة الأمنية، في الوقت الذي يرتعبون فيه جميعًا من هذه الأجهزة.

أخيرًا، كان لا بد من إطلاق رصاصة الرحمة على النظام المتهالك، فكانت عشرة أيام كافية لإسقاطه من دون معارك فعلية، وبدعم مباشر أو غير مباشر من تركيا والولايات المتحدة. وكانت ضربات إسرائيل قد أحدثت تغييرًا غير مسبوق في الخارطة السياسية للشرق الأوسط، بعد هجوم حماس على محيط غزة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وهو ما سهل بالفعل انهيار قيادة النظام وجيشه.

وكانت ضريبة الحرب على العلويين باهظة، من حيث الخسائر البشرية، لكن مناطقهم لم تتعرض للتدمير الممنهج كما في القرى والحواضر التي اندلعت فيها التظاهرات المعارضة وسيطر عليها المقاتلون. وتشير معظم التقديرات إلى مقتل 100 ألف علوي على الأقل[51]، وعشرات آلاف الجرحى الذين تحولوا إلى معاقين، وغالبيتهم العظمى من الفئة الشابة بين 20 و40 سنة، أي تمت التضحية بجيل كامل على أقل تقدير[52].

في كل الأحوال، ربما ستُظهر الأيام القادمة أن أكثر ما تسبب بالأذى للعلويين هو ارتباطُهم بالنظام عضويًا، في سعيهم للتمدن السريع الذي لم يأخذ بالاعتبار السياق التدريجي والطبيعي، وسيكون سقوط النظام لحظة انعتاق الطائفة العلوية وانطلاقتها من جديد، على الرغم من الخطر المحدق بأبنائها على المدى القريب.

## شبح العلوية السياسية والمجلس الملي العلوي

طرح الفيلسوف صادق العظم عام 2014 مقولة «**العلوية السياسية**»، من باب مقارنتها بالمارونية السياسية المُمأسسة في صيغة 1943 للحكم في لبنان[53]. لكن هذه المقارنة تفتقر إلى الدقة والموضوعية، فالمارونية السياسية مؤسسة دستوريًا حسب صيغة عام 1943، في حين لا توجد علوية سياسية مُمأسسة في سورية، ويتعلق الأمر بإعطاء الدور الممكن لبعض أبناء هذه الطائفة في المجالين الأمني والعسكري، الدور الذي لا يحتاج إلى مهارات خاصة افتقدها العلويون تاريخيًا، لظروف العزلة والعيش على هامش الحياة الحضرية قبل عهد الانتداب الفرنسي، وذلك كركيزة مهمة من بين ركائز الاستبداد الأسدي العديدة في المجتمع السوري.

لقد طرح العظم مقولة «العلوية السياسية» كضرب من «فشّة خلق»، من دون تبرير مقنع، فهو يصف ما حدث في سورية كانتفاضة شعبية ضد الاستبداد، وليس كحرب أهلية عمومًا، فقد كانت الحرب في سورية لاحقًا أكثر من مجرد حرب أهلية بين علويين وسنة، وأدت فيها كثير من العوامل الدينية والعرقية والمصالح الإقليمية والدولية دورًا أساسيًا في توجيه مجريات الصراع في كافة مراحله. ولم تكن الجهات متمايزة لدرجة

(51) تقارير توثق أعداد القتلى العلويين مع الأسد، تلفزيون سوريا، يوتيوب، https://2u.pw/P9bSx and https://youtu.be/urr-G1vWsl-w?si=YC7PJg8cqdfDNBbp

(52) إذا اعتبرنا أن عدد العلويين ثلاثة ملايين نسمة في عام 2011 وسطيًا، فتكون الخسارة البشرية بينهم قد بلغت أكثر من 3%، وهي الخسارة البشرية الأكبر في الحرب السورية، بالنسبة لعدد السكان، لكن تبقى المقارنة غير منصفة، إذا لم نذكر الأعداد الهائلة من المعتقلين والمفقودين وتدمير الحواضر في مناطق المعارضة.

(53) للمزيد حول المقارنة بين المارونية السياسية و»العلوية السياسية»، يمكن الاطلاع على هذا المقال: زياد ماجد، مدونة الكاتب، 2 أيار/ مايو 2014، http://ziadmajed.blogspot.com/2014/05/blog-post_2.html?m=1

الافتراض بأن ثمة مؤسسة علوية سياسية تقود جبهة ضد الآخرين، وهم السنّة في هذه الحالة، على الرغم من هيمنة العلويين في المجالين العسكري والأمني، وكانت السلطة/ الدولة هي الطرف الأساسي في الصراع، في حين كانت الدولة شبه غائبة في الحرب الأهلية اللبنانية[54]. إن خطر مثل هذه المصطلحات هو في أنها يمكن أن تقلل من مسؤولية النظام، ويضخ الدم في أوعية القوى الشعبوية والطائفية.

أما الحديث المتداول أحيانًا عن وجود «**المجلس الملّي العلوي**» أو «المجلس العلوي الأعلى» لتمثيل الطائفة العلوية، فليس له أي أساس أيضًا، إذ إن أي تمثيل مستقل للطائفة العلوية كان سيشارك النظام المستبد قراراته، ما لا يمكن أن يكون مقبولًا من جهته، إذ يبقى الاستحواذ على شؤون الطائفة العلوية الهدف الأساس له، كونها المصدر الرئيس لقوته الأمنية والعسكرية، وقد عارض نظام الأسد على طول الخط أي محاولة للتعبير عن رأي علوي مستقل[55].

وفي السياق التاريخي، لم يكن للعلويين مرجعية واحدة، وقد انقسموا إلى عشائر ظلّ الانتماء إليها أساسيًا حتى عهد الانتداب الفرنسي، وحالت التضاريس الجغرافية وندرة التواصل دون توحيد العلويين. وفي حالتين فقط، حاول زعيمان قويان أن يوحّدا العلويين، كانت الأولى على يد الحسن بن المكزون السنجاري في القرن الثالث عشر، وكانت الثانية على يد إسماعيل خير بك في أواسط القرن التاسع عشر.

ولكن لماذا يعتقد كثيرون بوجود مثل هذا المجلس؟ إنهم يخلطون بين باطنية الطائفة العلوية، وطبيعة النظام السرية في اتخاذ قراراته كنظام مستبد لا يشاركه بها أحد، فكل نظام مستبد هو نظام باطني بصورة ما، وقد حدث ضربٌ من التقاطع بين الباطنيتين أحيانًا. وربما يعود الاعتقاد بوجود مجلس علوي إلى وجود مجلس علوي أعلى (المجلس الإسلامي العلوي الأعلى) يدير شؤون الطائفة العلوية في مدينة طرابلس اللبنانية، فتخيّل البعض وجود نظير له في سورية. وربما أسهم بعض المعارضين العلويين غير المطلعين في نشر هذه الإشاعة، فضلًا عن الرغبة الدفينة والمعلنة عند بعض معارضي النظام من ذوي الخلفيات الطائفية، من أجل أن تتسق الأمور مع نظرتهم للأحداث من هذه الزاوية[56].

(54) ديمة ونوس، مقابلة مع صادق جلال العظم، موقع المدن، 15 تموز/ يوليو 2016، شوهد في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، الرابط: https://n9.cl/nx4fhv

(55) على سبيل المثال، في عام 2012، بعد مجزرة الحولة، حاول بعض المشايخ العلويين الاجتماع في بلدة الشيخ بدر، لإدانة الجريمة والنأي بالنفس عن هذه الممارسات، من خلال إصدار بيان بهذا الخصوص، لكن دوريات الأمن اعترضت طريق المتجهين إلى مكان الاجتماع كلًا على حدة وطلبت منهم العودة من حيث أتوا. هذا ما حدثني به الشيخ ع. ع. وكان من بين المدعوين إلى الاجتماع.

(56) ورد في شهادة عدنان عقلة حول اغتيال الحقوقي محمد الفاضل أن الأخير كان يرأس «المجلس العلوي النصيري»، انظر: شهادة عدنان عقلة، صفحات من تاريخ الطليعة المقاتلة (1981 – 1982)، إعداد: عمر الخالدي ويوسف صادق (معلومات النشر، بلا)، ص 6. لكن من المعروف أن شخصية محمد الفاضل بعيدة كل البعد عن مثل هذه المسؤوليات، وهو الذي كانت تربطه علاقة وثيقة بمصطفى السباعي زعيم الإخوان المسلمين، وكان قد صلى على جثمانه بناء على وصية السباعي. كما أشار إلى وجود هذا المجلس الملحق العسكري الروسي في دمشق، الفريق فلاديمير فيودوروف، في مقابلة في برنامج رحلة من الذاكرة على قناة روسيا اليوم، عام 2015. https://youtu.be/NKfUAsx3BgQ?si=hzU1NlywduEhXpaH ولم يحدد مصدر معلوماته. ويمكن تفسير موقف الإخوان المسلمين وطليعتهم المقاتلة برؤيتهم الطائفية للأحداث، بينما تعود إشارة الملحق العسكري الروسي بدمشق لجهله بطبيعة النظام السوري وطريقة استفراده بالحكم، محاولًا الإيحاء بأنه على معرفة عميقة بسياسات النظام!

# خاتمة

كان تعايش العلويين، وحتى اندماجهم الاجتماعي، قد قطع شوطًا بعيدًا في مرحلة ما بعد الاستقلال، مع أنه تعرّض لنكسة كبيرة في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، بسبب الممارسات الطائفية لبعض قوى أجنحة الحكم (سرايا الدفاع) والإخوان المسلمين. وساد الركود «القاتل» في المجتمع السوري بعد ذلك إلى حين وفاة الأسد الأب عام 2000. وفتح توريث نجله بشار الأسد كوّة من الأمل بحدوث انفراج كان السوريون بحاجة ماسة إليه.

لكن العقد الأول من حكم بشار الأسد لم يختلف نوعيًا عن حكم والده في العقود الثلاثة التي سبقته، لا في مجال الإصلاح السياسي ولا من حيث إعادة هيكلة الاقتصاد «الاشتراكي» المتهالك. ولكن غياب الأسد الأب سمح بتنفيس الاحتقان الاجتماعي نوعًا ما، وحدوث بعض الانفتاح الاقتصادي الذي ترافق مع فقدان الحماية الاقتصادية للصناعات الوطنية والحرف المهنية، إلى جانب زيادة علونة السلطة، سياسيًا واقتصاديًا، خصوصًا بعد عام 2005.

وباستثناء تجربة ربيع دمشق، التي استفادت مما جاء في خطاب القسم من إشارات ديمقراطية ملتبسة، لم يحصل أي إصلاح سياسي ذي شأن، وتم إجهاض وقمع هذه التجربة بعد عدة أشهر. وظلّت محاولات الإصلاح الاقتصادي تراوح مكانها، إلى أن نجحت القوى المتنفذة الجديدة في النظام بفرض الإصلاح الذي تريده لمصلحة طغمة احتكارية في غير صالح سواد الشعب السوري، من دون الالتفات إلى المتضررين من هذه السياسات.

كان تجاوز مرحلة الأسد الأب قد أضحى ضرورة ملحة للسوريين الذين عاشوا على المخاوف وتعايشوا معها منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين على الأقل، وكانوا سيرحّبون بمجيء مرحلة انتقالية مضبوطة تقود إلى نظام أقل سطوة وأكثر عدالة يقوده رئيس شاب، بغض النظر عن كيفية وصوله إلى السلطة. لذا، وجد الناس في شخصية بشار الأسد منقذًا محتملًا، مستندين إلى ما جاء في خطابه الأول «خطاب القسم»، من لغة منفتحة وجديدة تختلف عن سابقتها الأيديولوجية الخشبية في عهد والده. أما عند عامة العلويين، فقد كانت عملية الانتقال السلسة من نظام الأسد الأب إلى وريثه مطمئنة، ولو أن ذلك كان بمثابة تأجيل لاستحقاق يصعب تلافيه.

لكن الوقائع غير الآمال، فالفترة التي قضاها بشار الأسد في الغرب لم تكن كافية لاكتسابه قيم الديمقراطية بعمق، فلم يكن مستعدًا ليقود المتضررين من سياسات والده، وفضّل القيام بالتغيير «من فوق»، كثورة مراسيم لم تلبث أن تبخرت على أرض واقع الفساد والبيروقراطية. لقد فوَّت بشار الأسد الفرصة على نفسه وبلده وشعبه بأن يقود ثورة إصلاحية شاملة وتدريجية يكون «بطلها».

ومع ذلك، كانت فسحة الأمل التي جاء بها الرئيس الجديد كافية لتدفع نخبًا من مشارب متنوعة للتعبير عن ذاتها في منتديات «ربيع دمشق»، إلى أن وجد النظام في هذه المنتديات بداية قد تُطيح به إن انتشرت على المستوى الشعبي، فحسم أمره سريعًا، وعادت الأجهزة الأمنية للتضييق على الناشطين واعتقالهم.

لقد أطاح إجهاض ربيع دمشق بالعمل على التخلّص من إرث الاستبداد الثقيل في عهد الأسد الأب، كاستحقاق وطني كبير يشكّل ضمانة لمستقبل جميع السوريين، فجاءت الانتفاضة الشعبية السورية عام 2011، لتطيح بهذا التلكؤ والتردد إلى غير رجعة، ولتدخل سورية في حقبة جديدة – قديمة من الاضطرابات والصراعات السياسية الأكثر خطورة.

وفي بداية الانتفاضة الشعبية ربيع 2011، كان العلويون حاضرين أيضًا، كنخب معارضة على الأقل، لكن الكثير منهم كانوا في حالةٍ من الذهول وعدم التصديق والإنكار، وكأنّ الأمر مجرد كابوس يجب أن يزول سريعًا، مصدّقين ما كان يبثه إعلام النظام من تضليل، فكانوا يلتقطون الإشارات الطائفية السيئة من بعض المتظاهرين أو من بعض الحوادث، ويضخّمونها، وقد دفعت مثل هذه الإشارات العلويين إلى التضامن للحفاظ على مكاسبهم، من خلال الالتفاف حول النظام، فلا توجد أي جهة أخرى يمكن أن تمثلهم، وقد فات الأوان.

ولسوء الحظ، امتلك تخوّف العلويين مبرراته، ولم ينتهِ عام 2011 حتى بدأت تفجيرات جبهة النصرة، وعاد الحديث عن فتاوى ابن تيمية من جديد. لكن زمن العودة إلى الجبال بالنسبة إلى العلويين كان قد فات، وقد استقرت أجيال جديدة في ضواحي المدن الكبيرة، ولا سيّما دمشق، وهي على استعداد للقتال دفاعًا عن دمشق، كدفاعها عن الساحل السوري، بل عن كامل سورية التي يجتاحها الإرهاب، من وجهة نظر النظام الذي يوالونه على الأقل.

ومع ذلك، لم تكن دوافع القتال واحدة خلال سنوات الحرب. ففي البداية، كان العلويون يقاتلون لكونهم ينتمون إلى دولة وملتزمون بتنفيذ الأوامر، مثل غيرهم، لكن ذلك لم يعد مقنعًا، حين تمرّد كثير من السوريين على هذه الدولة/ السلطة، واهتزت شرعيتها من الداخل، وصارت تبدو وكأنها «دولتهم» أكثر فأكثر. أما في سنوات 2013 – 2015، التي تهدد فيها وجود العلويين بالفعل وبدا أن مصيرهم سيكون كمصير اليزيديين في شمال العراق (آب/ أغسطس 2014)، فقد صاروا يقاتلون دفاعًا عن وجودهم وحسب.

وبعد كل ما حصل في سورية، بين عامي 2011 و2024، لم يُظهر النظام استعداده للقبول بأي تسوية سياسية، ولا لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من دون عرقلتها ومحاولة تفريغها من مضمونها ما دامت لا تتضمن ما يجبره على ذلك، حتى لو كانت هذه القرارات ذات طابع إغاثي أو إنساني. وبقي النظام حتى نهاية عام 2024، بعد أن كان يترنح بين عامي 2012 و2015، لأن محصلة المتغيرات الخارجية والداخلية كانت تميل إلى إضعافه أكثر من إسقاطه، ولأن أعداءه الدوليين الأقوياء وجدوا أن من يسعون لإسقاطه هم أكثر تطرفًا وغموضًا. وقد عملت المتغيرات الخارجية، ومنها العقوبات غير الملائمة، على تقوية المتغيرات الداخلية داخل النظام، وزادت من تماسك مكوناته[57]. وكانت المتغيرات الخارجية تميل إلى الإبقاء على حالة الاستقرار الإقليمي وليس تقويضها، ومن ضمن ذلك بقاء النظام في حالة من الاستنقاع السياسي، ساعدته في البقاء والحصول على الموارد من خلال الاتجار بالمخدرات، بعد أن استولى حلفاؤه الروس والإيرانيين على مصادر الثروة الرئيسة لتعويض خسائرهم.

لقد أثبت الوقائع الكثيرة قصر نظر رئيس النظام بشار الأسد ومسؤوليته عما جرى، وعدم قدرته على ممارسة السياسة بحيث يجنّب بلده كثيرًا من الكوارث، والقبول بالنصائح والمبادرات العربية والدولية

(57) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح، ص 395.

والمحلية في الأشهر الأولى للانتفاضة. وأكّدت ممارساته الخطأ التاريخي الذي ارتكبه والده حافظ الأسد بتوريثه سورية، فكانت خطيئته التي لا تُغتفر.

وكان لسقوط النظام المفاجئ، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، بدون قتال يُعتدُّ به، وقع الصدمة على العلويين، وذلك في لحظةٍ تقاطعت فيها المصالح الدولية والإقليمية، بعد الضربات العسكرية الإسرائيلية والأميركية لأذرع إيران في المنطقة، وتدمير ما تبقى من قدرات النظام العسكرية. ووجد جيشه المتهالك نفسه مكشوفًا، وقد تلاشت إرادة القتال لديه، وتخلّص من أسلحته في الطرقات، ومعها كلّ العصبية العلوية التي كانت السند الرئيس لنظام الأسدَين.

وعلى الرغم من سقوط النظام المدوّي بهذه السهولة، ومن دون إراقة كثير من الدماء، فإن مآلات تطور سورية باتجاه يحقق الاستقرار الدائم تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية، من أهمّها تجاوز المرحلة الانتقالية باتجاه حوكمة ديمقراطية تقطع مع الماضي القريب والبعيد، في الوقت الذي يحتاج فيه العلويون إلى مزيد من الوقت حتى يعيدوا بناء مجتمعهم المنهار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لكن هذا السيناريو هو بمثابة الحلم، فلا فلول النظام يمكن أن يتوقفوا عن محاولاتهم لاسترجاع السلطة، ولا من تسلّموا السلطة قادرين على الوفاء بهذه الالتزامات، نظرًا لغرقهم في أيديولوجية سلفية جهادية تجمعهم وتكبح تطلعات بعضهم للتحوّل إلى بناء الدولة، بسبب التطرف الذي يسم سلوك كثير من الفصائل، خصوصًا الأجانب منهم.

# توصيات

بعد سقوط النظام، يمكن أن تسهم الإجراءات التالية، في المدى المنظور، في التخفيف من الاحتقان الاجتماعي، وأن تحول دون تكرار دورة العنف التي تتغذى على المظلوميات:

محاكمة مجرمي الحرب ومن تلطخت أيديهم بدماء السوريين المدنيين، في إطار نوع من العدالة الانتقالية، للحد من الانتقام.

القيام بحملات توعية شاملة لتعزيز ثقافة المواطنة والسلام واحترام الآخر، بالتوازي مع التجريم القانوني لأي دعوات تحريض عنصرية وقومية ودينية وطائفية، أسوة بتجارب أخرى خرجت من حروب مدمرة بسبب مثل هذه الدعوات، كالتجربة الألمانية والجنوب أفريقية، مع أخذ هامش الاختلاف وخصوصية التجربة السورية بالحسبان.

مساهمة المعارضين العلويين للنظام السابق والنشطاء المدنيين في إنعاش المجتمع العلوي، من أجل القطع مع المرحلة السابقة وتعزيز التوجه نحو المصالحة، بالتوازي مع إجراءات نبذ التطرف على المستوى الوطني.

تحييد الجيش عن الصراع السياسي وتبنّيه لعقيدة وطنية، هدفها حماية المواطنين ودولتهم من الأخطار الخارجية، كجزء من بناء دولة حديثة تقوم على مبدأ المواطنة والفصل بين السلطات وسيادة القانون.

إدراك أهمية التنوع الاجتماعي السوري، كميزة فريدة ومصدر غنى لا بدّ منه لاستمرار سورية وتقدمها، ليضاف إلى التنوع البيئي وغنى الإرث التاريخي.

ضرورة أن يدير العلويون مناطقهم بصورة لا مركزية وتشاركية، وذلك تداركًا للخطأ التاريخي الذي حصل قُبيل الجلاء، من خلال دمج محافظة اللاذقية بالدولة السورية المركزية في دمشق، من دون أخذ الاستثناءات التي نصت عليها اتفاقية 1936 بالحسبان، كمنطقة ذات استقلال مالي وإداري نسبيين.

معالجة الجانب الطائفي من المسألة في إطار حل سياسي -اجتماعي مستدام، من خلال إجراء مصالحة تاريخية يتم فيها ضرب من الاعتذار المتبادل؛ من قبل ممثلين للسنّة عن التسبب بمظلومية علوية تاريخية مديدة، ومن قبل ممثلين عن العلويين للتسبّب بالمظلومية السنية المعاصرة، كونهم قد شكلوا العمود الفقري للذراع الأمنية -العسكرية للنظام الأسدي المستبدّ.

# المراجع

## مراجع عربية


- إرليخ، ريز. **داخل سورية؛ قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع**، ترجمة رامي طوقان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.
- باروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية**، جدلية الجمود والإصلاح، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- بشارة، عزمي. **سورية درب الآلام نحو الحرية**، محاولة في التاريخ الراهن، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- بشارة، عزمي. **واقع وفكر المجتمع المدني**؛ قراءة شرق أوسطية، (مساهمة في كتاب إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مواطن، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997.
- بشارة، عزمي. **الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- دبليو ليش، دايفيد. **سورية سقوط مملكة الأسد**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.
- دورتشميد، إيريك. **همس الدم: قصص الثورات والفوضى والخيانة والمجد والموت**، ترجمة أحمد الزبيدي، بغداد، دار المدى، 2001.
- روبرتا غاتي، فيديريكو بينيت، هدى عاصم، رنا لطفي، جيانلوكا ميلي، إلياس سوفانوف، وعاصم إسلام. **الصراع والديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مجموعة البنك الدولي (2024).
- زيادة، رضوان. **ربيع دمشق، قضايا – اتجاهات – نهايات**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح (17).
- سينكايا، بيرم. **أثر الحرب الأهلية في سورية على العلويين العرب**، ترجمة علي كمخ، مركز حرمون للدراسات (بحث منشور في مجلة الإنسان والمجتمع، جامعة أنقرة، 2020). https://2u.pw/wb.QLS
- شحود، منير. **الانفجار السوري الكبير: الحرية والكرامة بين مخالب المفترسين**، طبعة ثانية معدلة، باريس-إسطنبول، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، 2022.

- شحود، منير. **الانفجار السوري الكبير: الحرية والكرامة بين مخالب المفترسين**، طبعة أولى، غازي عينتاب، ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

- شعبان، بثينة. عشرة أعوام مع حافظ الأسد، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014).

- صاغية، حازم. البعث السوري تاريخ موجز، بيروت، دار الساقي، 2012.

- العايد، عبد الناصر. **هل يمكن إنقاذ سورية؟ دور القوات العسكرية وقوات الأمن**، دراسة في كتاب: الخروج من الجحيم؟ إعادة بناء الأمن في العراق وليبيا وسورية واليمن (مبادرة الإصلاح العربي، تحرير بسمة قضماني ونائلة موسى، 2017).

- غولد سميث، ليون ت. **دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم**، ترجمة عامر شيخوني، مراجعة مركز التعريب والترجمة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

- فان دام، نيقولاس. **تدميروطن؛ الحرب الأهلية في سورية**، بيروت، جنى تامر للدراسات والنشر، 2018.

- فان دام، نيقولاوس. **الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 – 1995**، القاهرة، (مكتبة مدبولي، نسخة الكترونية، 2006).

- كير، مايكل ولارغين، كريغ. **العلويون في سورية**: الحرب والدين والسياسة في المشرق، ترجمة رضوان زيادة وأحمد العبدة، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2021.

- ليفريت، فلاينت. **وراثة سورية، اختبار بشار بالنار**، ترجمة عماد فوزي شعيبي بيروت، مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز، الدار العربية للعلوم، 2005.

- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، **سورية في عهد بشار الأسد 2: تحديات السياسة الداخلية**، عمان/ بروكسل، (الشرق الأوسط، تقرير 24، 11 شباط/ فبراير 2004).

- محفوظ، عقيل سعيد. **سورية وتركيا الو اقع الراهن واحتمالات المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2009.

- مرقص، إلياس. **حوارات غير منشورة**، أجراها طلال نعمة بيروت، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

- النجار، باقر. **المجتمع المدني في الوطن العربي**: واقع يحتاج إلى إصلاح، (في كتاب المجتمع المدني ودوره في الإصلاح)، تحرير ممدوح سالم، القاهرة، 2004.

- ويلاند، كارستين. **سورية الاقتراع أم الرصاص، الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق**، ترجمة حازم نهار ومراجعة رضوان زيادة، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

## مراجع أجنبية


- Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition, International Crisis Group, Middle East Report N°146 | 17 October 2013.
- Bou nassif, Hicham: Second Class, The grievance of Sunni Officers in the Syrian Armed Forces, Journal of Strategic Studies, 5 August 2015.
- Ed Blanche, Arab Spring and Mukhabarat Moment, Middle East Magazine, 427, November, 2011.
- Hinnebusch, Raymond H.: Class and State in Ba'thist Syria, in Richard T. Antoun and Doland Qataert (eds), Syria: Sociaty, Culture and polity, (New York, 1991).
- Lister, Charles R., The Syrian Jihad: Al-Qaeda, The Islamic State and the Evolution of an insurgency (London, 2016).
- Pichon, Frederic: Syrie, Une guerre pour rien, Paris, 2017.
- Yassin – Kassab, Robin: Revolutionary Culture, Critical Muslim, 11, Syria, July – September 2014.
- Filiu, Jean-Pierre: Le nouveau Moyen-Orient, Fayard, paris, 2012.
- H. Hopfinger and M. Boeckler, Step by step to open economic system: Syria sets a course for liberalization, in British journal for middle east studies, 23 (2), 1996.
- Lesch, David: The new Lion in Damascus: Bashar al-Asad and modern Syria, new haven, Yale University press, 2005.
- World Bank, world development indicators.
- Zisser Eyal: Commanding Syria: Bashar Al-Asad and the first years in power (Library of modern Middle East studies): v. 60, 2006.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مؤسسة بحثية علمية مستقلة غير ربحية، تدعم الابتكار النظري المؤسس على اشتقاق المعرفة من الواقع. وتهتم بقضايا الإنسان السوري الراهنة وبمستقبله، وبالصراع الدائر في سورية وآفاقه، وبسبل الانتقال إلى الدولة الوطنية الحديثة.

تنتج المؤسسة دراسات وأبحاثا سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، وتنفذ مشاريع، وتقوم بنشاطات وتجري حوارات، وتطلق مبادرات، وتعمل لأن تكون ساحة للنقاش العمومي، مستندة إلى القيم المعاصرة للعقلانية والحرية والديمقراطية والعدالة، وحقوق الإنسان، وقيم المواطنة.

WWW.HARMOON.ORG

Harmoon Center for Contemporary Studies

Doha, Qatar:
Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey:
Tel. +90 (212) 813 32 17
Tel. +90 (212) 542 04 05
PO.Box: 34055